المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/12/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في اليوم الدولي للمهاجرين:

المغرب ينخرط في مقاربة دولية لمعالجة شمولية لقضية الهجرة

10886/13

يوسف هناني

يحتفي العالم باليوم الدولي للمهاجرين، الذين ما فتئ عددهم يتزايد سنويا بشكل نظامي أو غير نظامي في جميع القارات والبلدان من بينها المغرب الذي تحول من أرض للعبور إلى أرض للاستقرار لآلاف من الوافدين من بلدان عربية، نازحين إليه بسبب الحروب أو من بلدان جنوب الصحراء بسبب القلاقل السياسية والأزمات الاقتصادية.

لقد اختار المغرب في السنوات الأخيرة أن ينخرط في سياق دولي يقتضي الالتزام بمقتضيات القانون الدولي، وبروم معالجة مسألة الهجرة واللجوء على أرضه بطريقة إنسانية وشاملة وفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف، بعد إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا له حول واقع الهجرة واللجوء بالمغرب.

وإذا كان العالم اليوم بمنظماته الدولية يشدد على أن تكرس الدول مزيدا من الاهتمام لهشاشة وضع المهاجرين في المعمور، فالأمين العام للأمم المتحدة يدعو في هذا السياق إلى اعتماد دول العالم سياسات خاصة بالهجرة تتسم بالشمولية، وتستند إلى حقوق الانسان ومن شانها أن تعزز قنوات الهجرة القانونية، الامر الذي تبناه المغرب غير أن الطريق أمامه لايزال طويلا بالرغم من النتائج الايجابية المحققة.

لقد نجحت الرباط بعدما تلقت ما يقارب من 20 الف طلب، في تسوية وضعية نحو 9 الاف مهاجر غير نظامي من أزيد من 100 جنسية دخلوا المغرب بطريقة غير قانونية، حيث شكلت 15 دولة حوالي 93 بالمائة من مجموع الطلبات ومثل الرجال 70 في المائة من مجموع الطلبات.

إن «سياسة الهجرة بالمغرب» في مجال الهجرة التي اعتبر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، برونو بوزايت أنها تسير بالتأكيد في الاتجاه الصحيح»، كانت محط نقاش أيضا أشغال الدورة ال12 لمجلس الشراكة المغرب . الاتحاد الاوربي، بسلبياتها وإيجابياتها، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوربي في نهاية الاشغال يعلن دعمه «بشكل جوهري جدا» للسياسة الجديدة للهجرة واللجوء التي اعتمدها المغرب منذ بداية السنة الجارية.

وهكذا يبدو واضحا أن المغرب بالتزامه بتشكيل مجتمع متنوع ومنفتح، يوفر الفرص والعيش للمهاجرين كافة، يؤكد أنه أرض هجرة بامتياز منذ موجة الهجرة الأولى التي انطلقت مع الحرب العالمية الأولى، وأرض استقبال وتوافد رغم أن الوعي الجماعي لم يستوعب بعد هذا المعطى التاريخي، كما أشار إلى ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان قبل سنة من اليوم، غير أن ثمة مجهودات، كما ذكرتا بذلك حملة «ماسمیتش عزي»، يجب بذلها من أجل نبذ العنصرية والكراهية وتمكين الجميع م العيش المشترك في جو من التعايش والإخاء.

وللإشارة، فعالميا يصل عدد المهاجرين الدوليين 232 مليونا في وقتنا الحاضر.

كما يشكل المهاجرون ما لا يقل عن 20 في المائة من السكان في 41 بلدا يقل عدد سكان 31 منها عن مليون نسمة. وتشكل الإناث ما يناهز نصف العدد الإجمالي للمهاجرين على الصعيد العالمي وهن أكثر عددا من المهاجرين الذكور في البلدان المتقدمة النمو.

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت، في دجنبر 2000، يوم 18 دجنبر من كل سنة يوما دوليا للمهاجرين. ويتزامن هذا اليوم مع تاريخ المصادقة سنة 1990 على الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

إشكالية الصحراء: مقاربة من أجل فعل استباقي (2/1)

إدريس بلماحي×

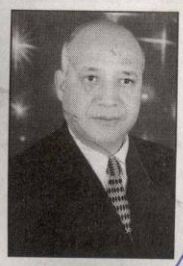

مجلس الأمن

بداية تجدر الإشارة إلى الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

-1 باستثناء الاستيناء والتنديد، أو الوثائق الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة، هناك شح أو غياب للمعلومات التي تساعد على التحليل واتخاذ المواقف في وقتها، وإذا ما توفرت يعصب التدقيق من صحتها والتأكد من مصداقيتها؛

-2 في ظل هذا الوضع، انطلقنا من تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة، أو مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، في محاولة للوقوف على التحولات التي عرفتها في المدة الأخيرة، وتفكيك المفاهيم الأساسية التي تؤطر هذا الصراع، من قبيل دلالة تقرير المصير، أو مسالة التمثيلية...؛

-3 إذا كانت السياسة الخارجية حكراً على مؤسسات وأجهزة الدولة، فقضية الصحراء تتجاوز ذلك إلى فعل دبلوماسي، تساهم فيه إضافة إلى المؤسسات المذكورة، الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني بمختلف تلاوينها، والبحث العلمي... والتي لم يكن حضورها إلا متقطعاً ومشتتاً؛

-4 ستتضمن المقالة بعض التسطيرات، والتي لا توجد في أصل النصوص الرسمية، وإنما لجأنا إليها لاعتبارها مفصلية في تحليلها.

أولا- أسباب تصلب الموقف المغربي

لمعرفة تشدد الموقف المغربي، دفاعاً عن مصالحه الحيوية في قضية الصحراء، يلزم استحضار أمرين أساسيين، حدثا منذ أبريل 2014، واللذان يتجهان نحو تغيير جدري للتعاطي مع الموضوع.

أولهما، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء، والمقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 10 أبريل 2014، والذي جاء محتواه وصياغته مخالفاً تماماً لجميع التقارير المماثلة التي قدمها في السابق، حيث عمد منذ أول فقرة فيه إلى إدخال تغييرات اصطلاحية، والتي تؤدي في الحقيقة إلى تحولات في الوقائع، تترجم لاحقاً باوضاع قانونية جديدة.

يقتضي هذا الوضع، تفكيك التقرير المذكور سواء من حيث التوصيفات التي جاء بها، وانعكاساتها القانونية، أو من حيث استخلاص النتائج التي وردت به.

ثانيهما، إدراج موضوع الصحراء، لأول مرة في جدول أعمال، اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للقضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية، في دورتها التاسعة والستون لسنة 2014، وذلك من خلال تقرير للأمين العام حول "حق الشعوب في تقرير المصير" عملاً بطلب من الجمعية العامة في دورتها السابقة (الدورة 68)، حتى يتسنى لها معرفة الإعمال العالمي لهذا الحق.

كان الأمر سيكون عادياً في عمل المؤسسة الأممية، والتي عادة ما تطلب أجهزتها ?لاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن- تقارير من الأمين العام حول تطور مجال تدخلها. غير ان الأمين العام اقحم عنوة موضوع الصحراء من خلال إدراج فقرات من تقريره إلى مجلس الأمن في 10 ابريل 2014 ضمن التقرير الخاص ب"حق الشعوب في تقرير المصير" ومن ضمنها الفقرة 94 من التقرير المذكور، وبعلاقة بقرار مجلس الأمن رقم 2099 ? الصيغة العربية تشير إلى رقم قرار لا علاقة له بموضوع الصحراء-.

يتجلى المشكل في هذا الإدراج، في كون الفقرات الستة المخصصة لها في نهاية التقرير، جاءت كإسقاط خارج السياق الذي تَحَكَّمَ في صياغة تقرير "حق الشعوب في تقرير مصيرها" والمتمثل في تقديم الاجتهادات ذات الصلة بالموضوع، كما تناولتها اللجن المعنية بالمعاهدات خصوصا لجنة حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا التطورات التي شهدها الموضوع من منظور مجلس حقوق الإنسان.

أما الفقرات المتعلقة بالصحراء في هذا التقرير، فلا تعدو أن تكون تكراراً لتلخيص، لما قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في أبريل 2014، مع التأكيد على الخلاصة التي توصل إليها في الفقرة 94، من أن المفاوضات تقوم على ضرورة التوصل إلى حل سياسي وشكل تحقيق تقرير المصير.

كما سلف ، أقحمت الفقرات المخصصة للصحراء في التقرير المقدم إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة، وفق نظرة تجزيئية/اختزالية، وخارج السّق الذي يحكم البحث عن حل سياسي لهذا الصراع منذ 2002، فمثلا لماذا لم تتم الإشارة إلى إفادة المبعوث الشخصي السابق للأمين العام (فالسوم) إلى مجلس الأمن، والذي يعتبر فيه أن "استقلال الصحراء ليس خيارا واقعيا" لأن ذلك سيكون لا محالة، أساسي في تحديد شكل تقرير المصير.

لذلك ليس هناك من تفسير غير مضي الأمين العام في نفس نهج تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ابريل 2014، والهادف إلى إحداث تحولات اصطلاحية أو مرجعية، تساعد على استنباط تصرفات أو أوضاع قانونية جديدة، وهو ما يناقض تماما الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي مقبول من جميع أطراف النزاع، والذي يعد أساسيا وجوهريا للمساهمة في استقرار وأمن منطقة الساحل أيضا، كما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2099 لسنة 2013.

تُسَائل التحديات المذكورة، الاستراتيجية المتبعة من طرف المغرب، والتي تميزت طيلة 40 سنة بردة الفعل أكثر من المبادرة إلى الهجوم، لاسيما في الوقت الذي سجلت فيه البلاد تحولات جذرية لقيت ترحابا واسعا من قبل المجتمع الدولي، كما هو حال هيئة الانصاف والمصالحة كلجنة للحقيقة لمعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو تقديمه ل "المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتخويل الصحراء حكما ذاتيا" أو دستور 2011 بما اتاحه من تعزيز للمكاسب الديمقراطية ومنها تمكين الجهات بسلطات مهمة من أجل التدبير الذاتي لمجالاتها الترابية...

فبدل استراتيجية استباقية، نجد بلادنا تخضع لمنطق هجومات متتالية في قضية تعد نقطة قوتها، قياسيا بما هو سائد في محيطها الجغرافي، الا وهي حقوق الإنسان. الأمر الذي يسائل جميع المكونات، حول دورها، وطرق تدخلها. وقد سبق لجلالة الملك ان نبه في خطابه لافتتاح الدورة الأولى للبرلمان ?اكتوبر 2013- إلى المخاطر المحدقة بقضية الصحراء، وفي مقدمتها، الركون إلى ردود الأفعال بدل اتخاذ مواقف هجومية، حيث أكد جلالته "أن أغلب الفاعلين لا يتعيؤون بقوة، إلا إذا كان هناك خطر محدق يهدد وحدتنا الترابية، وكأنهم ينتظرون الإشارة للقيام باي تحرك"

إن كان هذا موضوع جوهري، فسنقتصر فيه في هذ الورقة، على إثارة نقطتين جديرتين بالدراسة والتحليل العميقين:

* غياب خيط ناظم: فباستثناء الإجماع حول القضية، فتدخلات مختلف الفاعلين تفتقد لخيط ناظم بينها، وتتميز بالتجزيء وعدم التسلح بمعرفة حقيقية، عملية، سياسية، قانونية لمقاربة الخصوم؛

* غياب خطة واضحة: توحد وتنسق ? على الأقل- مرافعات ومحاججات مختلف المتدخلين في الموضوع. والتي قد تكون مستقبلا موضوعا للتشاور في إطار المجلس الأعلى للأمن، وفق ما هو محدد له من اختصاصات في الفصل 54 من الدستور.

كما اسلفت في الملاحظات المنهجية، فالقضية تتجاوز الاجراءات التي تتخذها الدولة ضمن ممارستها السيادية للسياسة الخارجية، إلى دبلوماسية يتفاعل فيها، إضافة إلى الدولة بمختلف مؤسساتها، مكونات المجتمع، كل من زاوية اختصاصه، ولكن وفق خط ناظم تحكمه معرفة علمية.

ثانيا: تقرير اختل فيه التوازن

ليست قضية حقوق الإنسان هي نقطة الخلاف الوحيدة مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لأن العديد من فقراته جاءت مخالفة للتقارير السابقة، محاولا إدخال تغييرات جوهرية تمس الوضعية القانونية التي تناقش في إطارها قضية الصحراء داخل مجلس الأمن. وذلك باعتماد مصطلحات جديدة، أو إدراج قضايا جديدة، أو التعامل المزدوج مع نفس القضية، أو عدم استخلاص النتائج اللازمة خصوصا عندما يتعلق الأمر بممارسات تقع بتندوف.

لتبيان ذلك سنتناول بعض من تلك القضايا الواردة في التقرير، محاولين تفكيك دلالاتها وانعكاساتها.

-1على صعيد الصياغة الاصطلاحية

بدءا من الفقرة الثالثة للتقرير، تتضح نية واضعيه، في أن الهدف هو تقديم وضعية مخالفة لما سلف من خلال الاصطلاحات المستعملة والمنتقاة بعناية، وذلك حتى تسهل على اعضاء مجلس الأمن اتخاذ قرارات جديدة، أو إدخال إجراءات جديد

ليست قضية حقوق الإنسان هي نقطة الخلاف الوحيدة مع
تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لأن العديد من فقراته جاءت
مخالفة للتقارير السابقة، محاولا إدخال تغييرات جوهرية تمس الوضعية
القانونية التي تناقش في إطارها قضية الصحراء داخل مجلس الأمن

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسلم جائزة ناشئة الفكر الحقوقي

بقراراته. حيث تنص الفقرة المذكورة على أنه:

"ظل الجزء من الصحراء الغربية الخاضع لسيطرة المغرب" في حين أن الاصطلاح المستعمل في التقارير السابقة كان ينص على " ظل الوضع في الإقليم" كما كانت صياغة الفقرة السادسة من تقرير 2012، أو " حدث بالإقليم" حسب صياغة الفقرة الثانية من التقرير المقدم إلى مجلس الأمن سنة 2013.

وتجدر الإشارة، إلى أن تقرير 2014 يعود إلى مصطلح "الإقليم" في فقرته الثامنة عشر.

لتكون خلاصة الأمين العام، ولأول مرة في التقارير المرفوعة إلى مجلس الأمن، أن الصحراء توجد في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وسوف تظل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ذات صلة وثيقة جدا بهذا الأمر، حتى يتم تحديد وضعها النهائي (الفقرة 93).

وهذه ماهي إلا نتيجة لمنطق نهجه التقرير من أول فقرة فيه إلى خلاصاته.

فإذا لم يتم التصدي في حينه وبحزم لمثل هاته القضايا، فستترسخ في التقارير اللاحقة، وتصبح مع الوقت حقيقة تصعب مواجهتها. وقد بدأت بوادرها تتجسد، ؟ إضافة إلى ما ذكر ؟ من خلال إدراج الأمين العام لجزء من تقريره حول الصحراء المقدم إلى مجلس الأمن، ضمن التقرير المعروض على اللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستون، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرة الأولى.

2- إدراج قضايا جديدة:

خرج التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عن المتداول، بإدراجه لقضايا مستغلة للدعاية في أوساط مؤسساتية أو إعلامية، ولا علاقة لها بحقيقة الواقع المعيش، وللدلالة على ذلك نقدم المثالين التاليين:

أ-موضوع الموارد الطبيعية:

أو الاستفادة من الخيرات المتواجدة بالأقاليم الصحراوية، هنا أيضا استعملت نفس الإستراتيجية المتبعة في مجال حقوق الإنسان، إذ يهاجم المغرب في منطقة هو قوي فيها على أرض الواقع، وهي الاستثمار في البنيات التحتية والمجالات الاجتماعية، كالصحة والتعليم...الأمر الذي انعكس على نوعية وجودة الحياة في الأقاليم الصحراوية بالمقارنة مع فترة الاستعمار الاسباني، حيث سمحت الاستثمارات المخصصة للمنطقة من الولوج الفعلي للساكنة إلى الخدمات الأساسية ومحاربة الفقر.

إضافة إلى أن المغرب لم يتهرب من مناقشة هذا الموضوع في إطار المفاوضات التي تجمع الطرفين، كما أشارت إلى ذلك التقارير السابقة للأمين العام.

كان مالوفا إثارة قضية الثروات، خصوصا داخل البرلمان الأوروبي، من قبيل التعديلات التي قدمها Willy Mayer (اليسار الموحد الاسباني) بمناسبة مناقشة تقرير "شارك تانوك" حول حقوق الإنسان في الساحل (أكتوبر 2013)، أو السؤال الكتابي الموجه من طرف Fiorello Provera (مجموعة الحرية والديمقراطية)، أو اقتراح Panzeri و-Wols ki (اشتراكي / مسيحي ديمقراطي)، أو اقتراح المجموعة البرلمانية البريطانية بتاريخ أبريل 2014...

تجتمع التقارير أو المقترحات المذكورة على أن هناك نهب واستغلال للثروات وحرمان سكان المنطقة، وهو أمر قائم على تمثلات مستنتجة من معطيات معيارية لاستغلال الموارد الطبيعية، دون مراعاة، أو عدم معرفة التغيير الجذري الذي حصل على مستوى عيش الساكنة، وهو على الأقل ما أقرته الفقرة الثالثة من تقرير الأمين العام موضوع الدراسة.

فإن كانت هذه الوضعية مالوفة في الإعلام والمحافل الأوروبية، فإنها حضرت بقوة لأول مرة في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء، إذ خصها، بأربع فقرات (11و12و22و97) ليربط الموضوع ومن زاوية خاصة بمقتضيات المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، والفتوى القانونية التي قدمها هانس كوريل إلى مجلس الأمن في يناير 2002، متجاهلا كل ما يتحقق على أرض الواقع، والاستراتيجية الجديدة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتنمية مستدامة بالأقاليم الصحراوية، والتي حددت أسس النموذج التنموي الجديد في:

* التنمية البشرية المندمجة والمستدامة؛
* مشاركة الفاعلين ذوو الصفة التمثيلية والساكنة المحلية في كل مراحل إعداد وتفعيل البرامج التنموية بالجهة؛
* احترام فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين.

هذا الوضع يسائلنا عن الكيفية التي نقدم بها كل ما يرتبط بالمنجزات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالانصهار والاندماج الاجتماعي بالمنطقة

علما بأن هاته الاستراتيجية متكاملة الأطراف من التشخيص إلى تحديد الأهداف، مقترنة بوسائل تنزيلها على الواقع.

لذا من واجب المفاوض المغربي، أن يسائل الأمين العام ومبعوثه الشخصي، عن دلالات إصراره على تضمين تقريره قضية استغلال الموارد الطبيعية من زاوية مسطرية صرفة، وبقراءة مجزأة متجاهلا إجراءات عملية على أرض الواقع، والتي تتجاوز ما هو وارد في المقتضيات القانونية التي يرتكز إليها.

علما بأنه في مخيمات تندوف، يُقر بأن الاجتماعات المعقودة هناك مع وكالات الأمم المتحدة، يُحذّر فيها البوليساريو محاوريه، من تنفيذ أي أنشطة إنمائية تكون على حساب برنامج المساعدة الإنسانية (الفقرة 61). فالأمين العام في هذه الحالة يقف عند حدود الإقرار بالواقعة، دون أن يرتب عنها نتائج، عكس التعامل عندما يتعلق الأمر بممارسة منسوبة إلى المغرب.

فما يخفيه الإقرار المذكور، هو أن تمكين ساكنة المخيمات من أنشطة مدرة للدخل، تعد بداية لتفكير في نمط جديد للحياة بعيدا عن الولاء لمن يقدم المساعدات. فمحاربة الأنشطة الإنمائية بتندوف، مردّه إلى الخوف من استقلالية الساكنة في اتخاذ مواقفها وقراراتها بعيدا عن أية ضغوطات كانت.

ب-الحفاظ على الهوية الثقافية للسكان الأصليين:

لا يمكن فصل هذه القضية عن المنطق الذي أشرنا إليه سابقا بخصوص التعاطي مع الموارد الطبيعية أو ربطها بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (فقرة 93)، لذا لن أطيل في أسباب نزولها، وسأقتصر على إشارتين تتجهان نحو مزيد من إضعاف الموقف المغربي، وذلك من خلال:

* فتح إطار قانوني جديد للهجوم على المغرب، من خلال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتقديم ساكنة الصحراء كـ"شعوب أصلية مُنتَهَكة الحقوق". وكذلك ربطها بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بتنمية أو استخدام أراضيها وأقاليمها؛

* انطلاقا من هذا الوضع المعياري، يُفْرَضُ على المغرب مناقشتها في إطار اللجان المعنية بالعهدين المذكورين، وبمنتديات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع على أساس أنها "شعوب أصلية". وليس فقط مدى إعمال المغرب لمقتضيات العهدين والتزاماته في مجال حقوق الإنسان.

كما أن هذا النهج، سيفتح الباب أمام تدخلات المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وجعلها من المداخل التي يتم اللجوء إليها لتناول موضوع الصحراء من خلال اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو عكس ما كان سائداً لحد الآن، أي حصر نقاش القضية أمام اللجنة الرابعة.

3-إحصاء سكان المخيمات وتمثيلية ساكنة الإقليم.

أ- إحصاء سكان المخيمات.

يشكل هذا الموضوع بالملموس، تنصل الجزائر من إخضاع مخيمات تندوف للقواعد القانونية الناظمة لقضايا اللاجئين، وتهرب الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي من إثارة هذه القضية بالحزم اللازم، تجنباً لإحراج الجزائر، وجعلها طرفاً أساسيا في النزاع. وحتى قرارات مجلس الأمن المتواترة لا تعدو أن تكون مجرد تكرار لـ «طلب تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف»، لتبقى كصيحة في واد.

ما يؤكد التهرب من الحرص على الشرعية الدولية في موضوع اللاجئين، الفقرتان 63 و95 من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في أبريل 2014، حيث أقرتا بـ:

* «وخلال البعثة الرفيعة المستوى التي أرسلتها (المفوضية العليا للاجئين) في شتنبر 2013، جرت مناقشات مع السلطات المعنية بشأن مسألة لم يُبتّ فيها بعد، وتتعلق بتسجيل اللاجئين في مخيمات اللاجئين. واتفقت المفوضية مع هذه السلطات على إرسال خبير تسجيل في الربع الثاني من عام 2014 لمناقشة طرق إجراء التسجيل في المخيمات» (الفقرة 63)؛

عبد العزيز بوتليلة

استراتيجية الجزائر والبوليساريو في موضوع حقوق الإنسان، تتغذى في جزء منها من ممارسات لم يعد المغرب في حاجة إليها، ومرافعات غير مضبوطة لا من الزاوية القانونية أو السياسية، وكذا عدم الحزم في تصحيح المغالطات، خصوصاً تلك التي يضمنها الأمين العام في تقاريره

المخيمات من مبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين، لاسيما، المبادئ التوجيهية للحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء، الصادرة بتاريخ شتنبر 2006، عن المفوضية السامية لغوث اللاجئين، وقرار مجلس الأمن رقم 1296 بتاريخ 2000، والذي يعتبر النوجد المسلح بين اللاجئين بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين.

-3 مافي الضمانات ؟في ظل غياب إحصاء وفق المعايير الدولية-بان ما يمارس في مخيمات تندوف متوافق مع البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 واتفاقية 1989 المتعلقة بالمرتزقة. وانه ليس هناك بالمخيمات مرتزقة. الأمر الذي يرهن مصير الحل السياسي السلمي لقضية الصحراء، ويعمل على تقويض وإضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول المنطقة. ففي غياب الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، يستحيل الحديث عن حرية الاختيار، علاوة على اعتبارها انتهاكاً صريحاً لجوهر حقوق الإنسان من خلال التجنيد القسري لاسيما في صفوف الفتيات والأطفال.

ب- تمثيلية سكان الإقليم.

يثير الأمين العام في تقاريره قضية تمثيلية سكان الإقليم، ويؤكد في تقريره موضوع الدراسة بأنّ «عبر له الصحراويون من جميع المشارب السياسية من شعورهم بأنهم مستبعدون من المفاوضات التي يفترض أن تقرر مستقبلهم. بل أن بعضهم يذهب إلى حدود أن لا المغرب ولا جبهة البوليساريو يمثلان مصالحهم» (الفقرات 18 و22 و23).

لأن كانت الأمم المتحدة تعتبر أن المغرب وجبهة البوليساريو هما الطرفان الرسميان، فإن ذلك لا يمنع من إعادة خوض معركة التمثيلية التي ترسّخت نتيجة ارتخاء mollesse? - السياسة المغربية في نهاية سبعينات القرن الماضي، وهي من المعارك التي قد يبدو أننا خسرناها دون أن نخوضها فعلاً، ونتج عن ذلك تثبيت جبهة البوليساريو كـ«ممثل وحيد» للصحراويين، وأن الجزائر ليست طرفاً في هذا النزاع، وبالتالي لن تكون طرفاً في مفاوضات البحث عن حل له.

لذا، لن يستقيم أي حل سياسي دائم، إذا لم توضع جبهة البوليساريو في إطارها وحجمها الحقيقي، باعتبارها فصيلاً سياسياً من مكونات الصحراويين، وبالتالي ليست لا ممثلاً شرعياً ولا وحيداً لجميع الصحراويين، مع التشدد في التناقض الذي وقعت فيه بإعلانها «دولة» وفي نفس الوقت تطالب بتقرير مصير، بعيداً عن رغبة الساكنة على أرض الواقع.

فالسلاح الوحيد بيد الجزائر والبوليساريو، هو النهج المتبع حالياً والذي يحصر النقاش في طرفين (المغرب والبوليساريو)، واللذان يعملان على تثبيته بجميع الوسائل وفي شتى المحافل، وذلك ما يتأكد من خلال الإفادة التي قدمها المبعوث الشخصي

م توضع جبهة البوليساريو في

فصيلاً سياسياً من مكونات الصحراويين، وبالتالي

الصحراويين، مع التشدد في التناقض الذي وقعت فيه

الب بتقرير مصير، بعيداً عن رغبة الساكنة على أرض الواقع

أمام مجلس الأمن في 22 أبريل 2013، من خلال إصرار الأمين العام للبوليساريو، والوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية والمغاربية (السيد مساهل)، على ضرورة الحفاظ على خيار اللقاءات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو.

ويتجلى الهدف من وراء ذلك، في الإبراز، إعلامياً ومؤسساتياً، بأن العملية التفاوضية محصورة في طرفين، ولا حاجة لتدخل طرف ثالث سواء كان دولة مرتبطة بالنزاع، أو ساكنة يهمها مصير الإقليم.

وبالمقابل لا يمكن أن يكون موضوع التمثيلية مدخلاً لإنتاج ريع جديد، من خلال استغلال «مصلحة ساكنة الإقليم» كتقنية لتحقيق مكاسب ذاتية ضيقة، ولا تخدم أية قضية، وهي مناسبة لكي يحدث المغرب توازناً بين المجهود الإنمائي الكبير، والمكلف للمالية العمومية، ومعركة كسب ثقة الأجيال الثلاث، والتي عرفت انصهاراً مجتمعياً مهماً، وتقر بالتطور الحاصل على أرض الواقع، دون أن تستطيع الانخراط فيه والدفاع عنه، وذلك نتيجة الانقصام الذي وقع على مدار العقود الفائتة بين المجهود التنموي والمعركة الثقافية-المجتمعية، والذي يُعَدُّ الفشل فيه جماعياً، للدولة ولمكونات المجتمع، والفارق بينهما في مستويات تدخل كل واحد منهم.

فقضية التمثيلية، هي جوهر الحل السياسي كما أسلفت، ومدخلها الجيد بالنسبة لبلادنا، ينطلق من الإعمال الجيد لخلاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سواء فيما يتعلق بتشخيص الرهانات الخاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية أو مخرجات النموذج التنموي الجديد، لاسيما تلك المرتبطة بإقرار حكامة مسؤولة تحقيقاً لمبادئ الثقة والديمقراطية.

مقرونة ببسط دلالات مكونات مقترح الحكم الذاتي من قبيل حرية الاختيار والتدبير الذاتي للشؤون المحلية...

إن المسؤولية في هذا الباب جماعية، الدولة ومؤسساتها، ومكونات المجتمع المدني والفرقاء السياسيين والنقابيين، كل من موقعه، من حيث أن يساائل كل واحد ممارسته، وأدوات لمنهجية جديدة للتعاطي مع موضوع الصحراء. ولعل ذلك ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه خلال افتتاح الدورة البرلمانية الأولى في أكتوبر 2013.

كما سيشكل هذا النهج، جواباً صريحاً وواقعياً على التشكيك الذي يحاول الأمين العام للأمم المتحدة، تثبيته من خلال تقريره (الفقرة 18)، في الجهود والمقترحات التي يتقدم بها المغرب من أجل إيجاد حل سياسي مقبول من جميع أطراف النزاع.

4-حقوق الإنسان

يشكل موضوع حقوق الإنسان نموذجاً لغياب تفكير استباقي، والتعاطي المتجزئ في شكل ردود أفعال تحاول إيجاد حلول آنية لقضايا مدروسة الخطوات بعناية من الطرف الآخر، ضمن استراتيجية تلعب على الزمن لإنهاك المغرب، وفي محاولة لحجب أو تحجيم كل ما قام به في هذا المجال.

شرع في تنفيذ الاستراتيجية المذكورة مع بداية تسعينات القرن الماضي، من خلال استغلال مساطر لجنة حقوق الإنسان، لاسيما تلك المرتبطة بمجموعة العمل للاختفاء القسري والاإرادي، أو الشكايات في إطار المسطرة 1503 للجنة الفرعية لحقوق الإنسان، فمع شروع هيئة الإنصاف والمصالحة في أعمالها، والترحاب الدولي الذي لقيته، تم طرح لائحة لمختلفين مفترضين مكونة من 250 فرداً على أنظار اللجنة المذكورة، والتي تبين بعد دراستها أنه باستثناء حوالي 30 ادعاء، جميع الحالات الواردة في تلك اللائحة سبق وأن عرضت على هيئات أممية أخرى، واستُجلي أمرها سواء من خلال العفو الشامل لسنة 1992، أو عمل هيئة التحكيم المستقلة، أو من خلال التعامل الإيجابي للمغرب مع اللوائح المعروضة على مجموعة العمل للاختفاء القسري.

الأساسي في هذا الموضوع، هو أن العملية مدروسة بعناية، وتقف وراءها إمكانية داعمة. -lo gistique- لها دراية بتحريك المساطر الأممية المتاحة لها، فمثلا، هي على علم بان مساعيها في إطار المسطرة 1503 مالها الفشل، ولكن قيمتها المضافة بالنسبة لاستراتيجيتها تكمن في الصدى الإعلامي الذي تتركه، لأنه عندما تطرح قضية ما، فإنها تصاحبها بحملة إعلامية قوية، وعلى جميع الحوامل الإعلامية، فباستثناء الباحثين المتخصصين، ما يبقى راسخاً هو هذه اللحظة، ونادراً ما يتم الانتباه إلى النتيجة النهائية، والتي تكون غالباً مخالفة تماما لما تم ادعاؤه.

أمام بخصوص تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، جدير بالذكر أنه بالعودة إلى أكثر من أربعين تقريرا موجهة إلى مجلس الأمن منذ يناير 1998، لم تظهر مسألة حقوق الإنسان في هذه التقارير إلا في أكتوبر 2006، كما أن البوليساريو لم تجعلها العنصر الأساسي لاستراتيجيتها إلا سنة 2008، حيث دعت إلى توسيع مهمة المينورسو لتشمل رصد حقوق الإنسان، أي سنة بعد تقديم المغرب مقترح الحكم الذاتي في إطار المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذا النزاع.

ركزت البوليساريو منذ سنة2009، استراتيجيتها على تسويق خطاب معياري ومؤسساتي يستند إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، بحثاً عن مزيد من الإشعاع والدعم في الساحة الدولية، وأمام الأحداث المذكورة تكتفي بلاذنا باعتماد مواقف دفاعية في مجال يعد نقطة قوتها في المنطقة.

بالمقابل، في مواجهة ردة الفعل المغربية القوية على اقتراح توسيع مهام المينورسو (الفقرة 116 من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن في أبريل 2013)، تولت الجزائر، وعلى أعلى مستوى سياسي، الدفاع والترويج لهذا الطرح، من خلال خطاب الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة، في أبوجا بنيجيريا، خلال مؤتمر التضامن مع قضية الصحراء، والذي دعا فيه إلى توسيع مهام المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

كل ذلك، كخطورة إضافية لمزيد من التأثير في قرارات الولايات المتحدة في قضية الصحراء، من خلال حقوق الإنسان، لاسيما وأن هناك لوبي ضاغط داخل الكونغرس (يجمع الديمقراطيين والجمهوريين)، ومسئود من منظمات دولية أمريكية تعمل في الاتجاه المذكور.

ليس من البراءة في شيء، تزامن دعوة الرئيس الجزائري المشار إليها، والزيارة التي كانت مقررة آنذاك، لجلالة الملك إلى الولايات المتحدة، أو الأحداث التي صاحبت حينها زيارة المبعوث الشخصي للأمين العام إلى مناطق الصحراء.

انطلاقاً من الأمثلة السالفة، يتضح بجلاء ان قضية حقوق الإنسان أصبحت أداة للتوظيف في الصراع السياسي من خلال أشكال مختلفة، ولا يسعني هنا إلا أن أحيل على مذكرة سبق لمركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أن رفعها إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة في 20 أبريل 2013.

وكذلك الرسالة التي وجهها السيد كرستوفر روس إلى الأمين العام بتاريخ 18 يونيو 2010، ونشرتها صحيفة «البايس» الإسبانية في صيغتها الالكترونية ليوم 20 غشت 2010، والتي أكد فيها بان موضوع حقوق الإنسان يعد مسألة خلافية في هذا النزاع. وبأتي في سياق اتهامات توجهها البوليساريو إلى المغرب منذ زمن بعيد، وان عددا من تقارير منظمة العفو الدولية وهيومان رايت ووتش وأخيرين، تصب الزيت على النار في هذا الموضوع.

لذا، فالتفكير الرصين، يجب أن يتجه إلى كيفية مواجهة استغلال قيم الدفاع عن حقوق الإنسان إلى تعسف في استعمال الحق، بما لذلك من دلالات في الأوفاق الدولية ذات الصلة.

لا يفوتنا أيضاً في هذا الإطار، إلى التذكير بان استراتيجية الجزائر والبوليساريو في موضوع حقوق الإنسان، تتغذى في جزء منها من ممارسات لم يعد المغرب في حاجة إليها، ومرافعات غير مضبوطة لا من الزاوية القانونية أو السياسية، وكذا عدم الحزم في تصحيح المغالطات، خصوصا تلك التي يضمنها الأمين العام في تقاريره. كتلك المتعلقة باحداث «اكديم الزيك» (تقرير ابريل 2011)، إضافة إلى السكوت أو عدم الرغبة في مواجهة الجزائر، على الأقل في موضوعين ما يزال شحابهم يعانون إلى اليوم، وهما:

-1 المرحلون قسراً من الجزائر في دجنبر 1975، فعلى الأقل من زاوية القانون الدولي الإنساني يعتبر ما أقدمت عليه الجزائر:

- تصرف محظور تعترف به النظم القانونية الرئيسية في العالم؛

- موجه ضد ضحايا بسبب انتمائهم؛

- الوازع الخاص ? Dol spécial - للترحيل القسري، انحصر في إحداث معاناة شديدة، ومسّاً بالسلامة الجسدية والبدنية وبالصحة العقلية للسكان المرحلين قسراً.

تشكل الأفعال المذكورة بعضاً من التصرفات المنشئة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومع الأسف، ما يزال الضحايا ينظرون إلى من ارتكب أو ساهم في هذه الجريمة، يمارس السلطة بعيدا عن أية محاسبة.

-2 أسرى الحرب، والذين استمر أسر بعضهم لأزيد من 20 سنة، في حين أن مقتضيات اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949، تفرض إطلاق سراح أسرى الحرب مباشرة بعد وقف إطلاق النار.

فبالرغم من الدعوات المتكررة للأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر للإفراج عن أسرى الحرب، بما فيهم أولئك الذين حددت اللجنة معايير إنسانية لإطلاقهم، إضافة إلى مطالبة مجلس الأمن في قراره 1429 لسنة 2002، البوليساريو بضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، لجميع هذه المطالبات والمناشدات بقيت بدون مستجيب.

وما هو ما يترتب عنه من زاوية القانون الدولي الإنساني، مسؤولية دولية على جميع الأطراف ذات العلاقة بالإبقاء على أسرى الحرب في تندوف بعد 1991.

تجدر الإشارة في نهاية هذه الفقرة، إلى أن بعثة المينورسو تتفرد بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان، أو ذات صلة بها، بالرغم من أنها لا تملك تفويضاً صريحاً لذلك، والتي يعمل الأمين العام للأمم المتحدة على ترسيخها، من خلال الدعوة لتعيين ممثله الخاص من حرية أوسع بالمنطقة (الفقرتان 48 و103 من تقرير 2014)، والتي يستند فيها إلى قرار مجلس الأمن رقم 2099 لسنة 2013، والذي جاء فيه «يهيب بجميع الأطراف إبداء التعاون التام مع عملية البعثة (أي المينورسو)، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين...».

لم تظهر هذه الدعوة إلا في القرار 1979، لسنة 2011، بصيغة «كفالة الوصول لموظفي الأمم المتحدة والإفراد المرتبطين ببعثة المينورسو إلى مقاصدهم فوراً وبدون عوائق» لتتحول صياغتها في القرارات اللاحقة لسنة 2011، إلى الصيغة المشار إليها في تقرير 2014.

يطرح علينا هذا الأمر أكثر من تساؤل، عن تلاقي إرادات الأمانة العامة للأمم المتحدة مع استراتيجية الجزائر والبوليساريو، في وقت واحد، وفي موضوع محدد. غير أن ذلك لا يعفينا من مساءلة نهجنا في الدفاع عن القضية، من خلال عدم الحزم في أمور تبدو ظواهرها شكلية، ولكنها مع الزمن تتحول إلى واقع يفرض معطيات قانونية جديدة لا تخلو من تأثير على الوقائع الميدانية.

يتبع

* أستاذ التعليم العالي

الخطوات بعناية من الطرف الآخر، لكن ال
تلعب على الزمن لإنهاك المغرب، وفي محا
أو تحجيم كل ما قام به في هذا المجال.

لن يستقيم أي حل سياسي دائم، إذا لم توضع جبهة البوليساريو في إطارها وحجمها الحقيقي، باعتبارها فصيلاً سياسياً من مكونات الصحراويين، وبالتالي ليست لا ممثلاً شرعياً ولا وحيداً لجميع الصحراويين، مع التشدد في التناقض الذي وقعت فيه بإعلانها »دولة« وفي نفس الوقت تطالب بتقرير مصير، بعيداً عن رغبة الساكنة على أرض الواقع

ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر يطالبون بـ«إعادة الإدماج»

فاس
ل.و

يخلد المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر في سنة 1975 «نكبة» ترحيلهم من قبل السلطات الجزائرية في أيام عيد الأضحى، بالتزامن مع احتفالات اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وطالبت جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر، وهي من أكبر الجمعيات المهتمة بقضية ما يقرب من 350 ألف مواطن مغربي تعرضوا للترحيل آنذاك من قبل السلطات الجزائرية، بتوفير الشروط المناسبة لإعادة إدماج هؤلاء المغاربة، ووقف عمليات تأميم ممتلكاتهم من قبل السلطات الجزائرية، والتدخل لدى المنتظم الدولي لجبر الأضرار التي لحقتهم جراء عمليات الترحيل، وفتح تحقيق دولي في ملابسات هذه القضية، حيث يورد الضحايا بأن السلطات الجزائرية وفي غفلة من الجميع قامت بجمعهم في شاحنات، شبه حفاة عراة، دون سابق إنذار، وفرقت الأزواج عن الزوجات، والأبناء عن الآباء والأمهات، وحملتهم في مجموعات، وفي ظروف غير إنسانية، ورمت بهم في الحدود المغربية الجزائرية المحاذية لوجدة، وتدخل المغرب لاحتضانهم في خيم أقيمت خصيصا لهذا الغرض، وجرى توزيعهم على مختلف مناطق المغرب، ومكنت السلطات المغربية عددا منهم من وظائف صغيرة في مؤسسات عمومية، كما منحتهم بنايات تابعة للأملاك المخزنية في إطار السكن الوظيفي. لكن عددا منهم اليوم يواجه قرارات إفراغ، وجزء كبير من الضحايا أصبح يواجه صعوبات مادية واجتماعية كبيرة. وبقي ملف القضية منسيا في إطار العلاقات بين الجارتين، بالرغم من أهميته على المستوى الإنساني، ما أدى إلى ضياع حقوق أكثر من 45 ألف أسرة. وكانت السلطات الجزائرية حينها قد قررت ترحيل هؤلاء المغاربة كرد فعل على قيام المغرب بتنظيم المسيرة الخضراء لاسترجاع الأقاليم الصحراوية، حيث وصفت مسيرة ترحيلهم من الجزائر من قبل سلطات هذه الأخيرة بـ«المسيرة الكحلة» (السوداء)، وكانت بغرض خلق مشاكل اجتماعي للسلطات المغربية، لاعتقادها أن المغرب سيعجز عن احتضان هؤلاء المرحلين.

وقال حميد العاطي الله، أحد نشطاء هذه القضية، إن جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر، قامت بإيداع مذكرة مطلبية بتاريخ 10/12/2014 لدى عدد من المؤسسات الرسمية المغربية المعنية بالملف (وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الداخلية، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وزارة التشغيل، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، وبعض الأحزاب الوطنية)، موردا بأن هذه المذكرة تطالب بجعل قضية «الجالية المغربية ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975» إحدى الأولويات الوطنية في الأجندة الحكومية. ودعا محمد الهرواشي، رئيس الجمعية، إلى العمل على وضع آليات قانونية ناجعة، ومواكبة حقيقية ملموسة من طرف المسؤولين المغاربة، للنهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق إعادة اندماج هذه الشريحة. وقال إنه كان لزاما على الدولة المغربية والحكومات المغربية المتعاقبة، الخروج عن الصمت غير المبرر، وفضح السلوكيات التي ارتكبت في حق هذه الفئة من المغاربة من طرف النظام الجزائري وجنرالات عسكره، والتدخل لدى المؤسسات والآليات الأممية المختصة لاستصدار قرارات ملزمة ضد الدولة الجزائرية، تعيد الاعتبار للجالية المغربية ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر سنة 1975، وتمكنها من استرجاع كامل حقوقها وممتلكاتها المسلوبة وجبر ضررها الفردي.

مشاركة ايجابية لتلميذات وتلاميذ الأندية الحقوقية لأكاديمية الرباط ضمن فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

6/3883

حضر وفد من تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية التابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، حيث شاركت بالمنتدى أندية حقوق الإنسان بالثانويات التاهيلية: أبي ذر الغفاري بنيابة الرباط، الفقيه التطواني بنيابة سلا، بلال بن رباح، مركز محمد السادس للمكفوفين بالصخيرات تمارة، وموسى بن نصير بالخميسات. وحرصت التلميذات والتلاميذ الحاضرات والحاضرون باسم الأندية الحقوقية للمؤسسات التعليمية المذكورة على المشاركة الإيجابية في مجمل برنامج الدورة الثانية للمنتدى العالمي. كما ساهمت المشاركات والمشاركون بفعالية في مختلف العمليات والمحطات والندوات والورشات بروح تفاعلية وبقوة وكثافة، أثارت انتباه الوفود المشاركة، حيث أبرز تلميذات وتلاميذ وفد أكاديمية الرباط قدراتهم في التواصل والاندماج، وساهموا في التعارف والتنسيق وتبادل الخبرات و التجارب الحقوقية مع وفود بقية الأكاديميات الحاضرة. فعلى مستوى البرنامج العام، عرف اليوم الأول لقاء مفتوحا مع المؤطرين والأندية من أجل استكمال الإجراءات التنظيمية الخاصة بضمان شروط عمل سليمة ومريحة. وتمكن وفد الأكاديمية منذ اليوم الأول من التعارف مع عدد من ممثلي الأكاديميات، كما تمكنت الأندية من تقاسم تجارب عدد من التلميذات والتلاميذ المشاركات والمشاركين. وقد تابع التلاميذ ورشة تربوية حقوقية في موضوع «أقلام متحركة»، توزعت بين مجال التشكيل ومجال الكتابة، ساهم ضمنها المتعلمون عبر مجموعات بكتابة قصص حول قضايا حقوقية، وتشكيل لوحة تشكيلية فنية تهم حقوق المتعلمين. وانتهى الوفد بزيارة لمعرض قرية المنتدى، الذي ضم عددا من الأروقة العارضة لتجارب المؤسسات والمنظمات والجمعيات والهيئات الوطنية والأجنبية في مجال الحقوق والمواطنة، تخللتها تساؤلات ونقاشات. وفي سياق استثمار حصيلة اللقاءات والورشات، وكذا تشجيعا لمجهودات المشاركات والمشاركين، برمجت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير مسابقة أحسن تقرير كتابي منجز من طرف التلميذات والتلاميذ بالمنتدى، سيتم الإعلان عن أسماء الفائزين الثلاثة الأوائل ضمن تظاهرة حقوقية قادمة.

● هـ وع

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شوهة الويكاند

انهيار 3 منازل بالبيضاء.. وملعب يتحول إلى برك مائية في بطولة عالمية

مع حلول كل فصل شتاء، وبداية تهاطل الأمطار، تشرع ساكنة المدن القديمة، خصوصا أولائك الذين يقطنون في منازل آيلة للسقوط، في قراءة اللطيف لدرء المخاطر التي تحدق بهم، دون الإسراع إلى إفراغ مساكنهم وإنقاذ أرواحهم من الموت، على الرغم من علمهم بالضرر الذي قد يلحق بهم، غير أن قصر ذات يدهم، وخوفهم من مصير أسود في حالة إخلائهم منازلهم يثنيهم عن ذلك.. فالأمطار التي تساقطت نهاية الأسبوع الماضي، كشفت عورات البنيات التحتية وفضحت هشاشتها ففي الوقت الذي تحولت المياراة التي جمعت يوم السبت الماضي كروز أزول المكسيكي ووييسترن سيدني الأسترالي إلى موضوع للسخرية على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، بسبب الملعب العائم الغارق في برك مياه الأمطار، تسببت الأمطار التي تهاطلت يوم الأحد الماضي بقوة في فاجعة أخرى في الدار البيضاء، تمثلت في انهيار ثلاثة منازل في «عرصة سلامة» بالمدينة القديمة، التي أعادت إلى الأذهان واقعة «بوركون»، التي لم تلملم بعد المدينة الجروح التي تسببت فيها، وراح ضحيتها شاب وامرأة مسنة وأفتهما المنية تحت الأنقاض، ذنبهما ومسؤوليتهما في رقبة سياسات تدبير المدن التي تضع نصب عينيها هواجس الأمن لا حياة البشر، فيما تم إسعاف آخرين وإنقاذهم من الموت، في وقت خيم الخوف والهلع على جيرانهم تحسبا لحدوث انهيارات تمس العمارات السكنية التي تتواجد فيها بيوتهم. فجيران منازلهم لا تتوقف عن تنبيه أصحابها إلى الخطر الذي يتهددهم كل حين، خصوصا مع حلول فصل الشتاء وارتفاع وتيرة التساقطات المطرية، غير أن ردود الفعل تختلف بين ساكنة هذه البيوت، بين مستجيب لنداء المغادرة الفورية للمنزل الآيل للسقوط خوفا من أن تزهق روحه، ومستكين لشعار «كاينة موت وحدة»..

كريم أمزيان

رجال الوقاية المدنية ومواطنون يحاولون إنقاذ المنازل المنهارة بعرصة سلامة بالبيضاء

منازل منهارة وأخرى آيلة للسقوط

تقاذف المسؤولية وتهرب منها..

لا تفارق قوة صدمات الانهيارات ساكنة المدينة القديمة بالبيضاء، فهي تواجههم وتسيطر عليهم وتحبس أنفاسهم، فهم لا يستطيعون المرور بالقرب من أزقة «بيوت الموت»، دون الوقوف على أطلال بيوت جيرانهم، وتذكر عاصفة الغبار والردم وشم رائحة دم أطفال عائلات مازالت عالقة بكل شبر على إثر وفاتهم تحت الأنقاض.

بعد كل فاجعة في المدينة، يبدأ المسؤولون في تقاذف مسؤولية الانهيارات، فالبعض يحملها للشركة المكلفة بأشغال إعادة تهيئة المدينة، فيما يرمي بها آخرون في شباك «البناء العشوائي»، قبل أن تخرج الوكالة الحضرية المسؤولة بصفة قانونية على شركة إعادة تهيئة المدينة القديمة التي ترد على اتهامات السكان قائلة: «إن الأشغال لا يمكنها أن تتسبب في انهيار بناية والشركة الموكول إليها التهيئة درست مكان الأشغال قبل مباشرة عملها..».

المقاطعات هي الأخرى تسارع إلى نفي الاتهامات الموجهة إليها، فيخرج مسؤولوها عقب انهيار أية بناية ليبرئ نفسه ويقول: «لا علاقة له بالبناء العشوائي وإنه حتى لو ثبت أن زيادة الطوابق هي السبب في فاجعة ما، فإنه يرد بكونه لم يكن آنذاك بالمقاطعة المذكورة وليس مسؤولا عما حدث قبل مجيئه»..

لا تمر فاجعة إلا وتوجه أصابع الاتهام إلى وزارة التعمير الممثلة في المفتشية الجهوية للإسكان والتعمير بالدار البيضاء، فلا يجد مسؤولوها ما يقولونه سوى دفع التهم عنهم والرد على الاتهامات الموجهة للمفتشية قائلين: «إن المنازل الآيلة للسقوط هو مشكل معقد، يصعب حله خصوصا أمام تعنت المواطنين، ورفضهم الإفراغ..».

في ظل التهرب من المسؤولية ومحاولة كل مسؤول إلقاءها على عاتق مسؤول آخر، يفضل سكان الدور الآيلة للسقوط السكن في كنف الموت تحت أنقاض بيوت «موقوتة»

وفي ظل التهرب من المسؤولية ومحاولة كل مسؤول إلقاءها على عاتق مسؤول آخر، يفضل سكان الدور الآيلة للسقوط السكن في كنف الموت تحت أنقاض بيوت «موقوتة» في انتظار حل جذري ينهي مسلسل معاناتهم اليومية..

زوبعة في فنجان

في ظل تقاذف المسؤوليات، يغرق النقاش السياسي حاليا في ضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق، طالبت بها فرق من الأغلبية والمعارضة لتحديد المسؤوليات في الكوارث التي تخلفها الانهيارات، وهي الطلبات التي تضاف إلى أخرى، ستبقى حبيسة الرفوف، لأن معظم هذه اللجان بحسب مصدر مطلع من المعارضة البرلمانية تبتر أقدامها قبل الوصول إلى الحقائق، وحتى تلك التي زحفت ووضعت الأصبع على مكمن الخلل لا تغير من الأمر الواقع شيئاً أمام لعبة استمرار تقاذف المسؤوليات، وتغليب الهاجس الحزبي والسياسي، والرهان على الذاكرة القصيرة التي تطبع أداء وسلوك معظم المسؤولين المغاربة..

وفتحت حوادث الانهيارات، أخرها فاجعة «عرصة سلامة» وكارثة انهيار ثلاث عمارات سكنية بمنطقة «بوركون» بالدار البيضاء، الباب وأبقته مشرعاً أمام تساؤلات عدة همت استراتيجية الحكومة للحد من توالي انهيارات المباني السكنية.. فالجميع يجمع على فشل الحكومة الذريع في إيجاد حلول هيكلية وعميقة للكوارث التي تهدد أرواح المواطنين خصوصا عند كل فصل شتاء، وهو ما دفع ببعض جمعيات المجتمع المدني إلى حد مطالبة وزير السكنى بتقديم استقالته من الحكومة، وإعلان حداد وطني أمام هول ما يقع.

وبالرغم من أن قانون التعمير في المغرب يبدو في ظاهره صارماً، إلا أن واقع الحال يؤكد وجود تقصير في ضبط خروقات واختلالات قطاع السكن، في ظل مضاربات سماسرة القطاع وجشع المنعشين العقاريين والرشوة التي تستفحل في مجال السكن والبناء بشكل كبير.

حقوقيون يدقون ناقوس الخطر

يكاد مسلسل انهيار المباني في مدينة الدار البيضاء لا يتوقف، فمنذ سنوات عجزت السلطات المختصة عن وقف هذا النزيف، وغالبا ما تلجأ إلى حلول مؤقتة، فتستعمل دعامات خشبية، وتعمل على ترميم بعضها، وتوجيه قرارات الإفراغ، فيما تعلن عقب كل حادث انهيار مأساوي، تشكيل خلية طوارئ تضم ممثلين عن الإدارة الترابية وفرق من الوقاية المدنية ومهندسين معماريين، توضع في حالة تأهب لمواجهة احتمالات انهيار بنايات أخرى، قبل أن تباغتها فاجعات لم يكونوا يتوقعونها..

وعلى إثر الانهيارات التي عرفتها «عرصة بنسلامة» في المدينة القديمة بالدار البيضاء، التي خلفت قتيلين وجرحى، جراء الأمطار التي كشفت الخطر الدائم الناتج عن نوعية البنايات التي تدخل في إطار البنايات الآيلة للسقوط التي مازالت تحصد أرواح السكان، طالبت الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق المجلس الوطني لحقوق الإنسان برصد الاختلالات المتعلقة بالوضعية السكنية في المغرب، والتعاطي مع هذه الظاهرة بكل جدية، مشيرة في بيان حصلت "المشعل" على نسخة منه إلى محدودية تدخلات السلطات وعملها على إيجاد الحلول الناجعة والآنية لتفادي إزهاق المزيد من الأرواح، مشيرة إلى عدم أخذ المسألة على محمل الجد رغم تعالي مجموعة من الأصوات المنبهة بخطورة الأمر الذي يستوجب تعبئة شاملة من أجل إنقاذ أرواح السكان الذين مازالوا يقطنون في الدور الآيلة للسقوط.

ودقت الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق ناقوس الخطر من جديد محملة المسؤولية الكاملة للحكومة الحالية، باعتبارها مدبر الشأن العام وواضع السياسات العمومية المتعلقة بالسكن والتعمير، مشددة على أن الوضعية أصبحت تتكرر باستمرار في غياب معالجة حقيقية تستدعي التدخل الذي يحفظ كرامة المتضررين وتمكينهم من سكن لائق بعيدا عن الحلول الظرفية والترقيعية.

نبيل بن عبد الله: "ماعندك ماير أمام 43 ألف بيت مهدد بالانهيار، وهادشي مكايتسالاش"

نفى نبيل بن عبد الله وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة أن يكون هناك تقصير لهم في مجال السكن الآيل للسقوط مؤكداً في تصريح خص به "المشعل" "أن لوزارته تدخلا قبليا وأنيا ومستقبليا في هذا الشأن"، فقال في السياق ذاته: «على الضحايا إخلاء منازلهم، ونحن نوفر لهم سكناً مخصصاً».

وعزى بنعبد الله سقوط ضحايا جراء الانهيارات إلى ما أسماه «إشكال عويص» يتمثل بحسبه في «امتناع السكان ورفضهم إفراغ المنازل وإخلاءها، مما يجعلهم يعرضون أنفسهم للخطر، دون أن يكترثوا لهول الكوارث التي قد يكونون ضحية لها»، مشيراً إلى «أن تخوف بعض الساكنة من أن يبقوا في العراء، بعدما يفرغوا مساكنهم مجرد تبريرات واهية منهم، إذ عليهم أن يلبوا أوامر السلطات، وينقذوا أرواحهم من الموت وأنداك يكون خير»، مستدلاً بأن «عددا منهم كان موضوع أوامر إفراغ، وفرت لهم السلطات بديلاً سكنياً لكنهم يرفضون إخلاء بيوتهم».

وشدد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة «أن الوزارة المعنية، منذ الانهيارات الأخيرة التي عرفتها مدينة الدار البيضاء سنة 2012، وجدت حلا لأزيد من 2500 أسرة، لكنها لم تعالج الإشكال كليا، ولم تقض عليه بشكل جذري، «الغالب الله»، مضيفا «مشكل السكن مثل باقي الملفات الكبرى، كالفقر الذي لم تقض عليه الدولة كليا والتعليم والصحة وغيرها... وملف السكن أعوص بكثير، فمع كل فصل شتاء تتفاقم الظاهرة في الأنسجة العتيقة، لأن البنايات قديمة وهشة وعمر أقدم بيت يتجاوز قرناً»، مشيراً «أن آخر إحصاء يفيد أن هناك أزيد من 43 ألف بيت مهدد بالانهيار، إذن «ماعندك ماير أمام هذا الرقم.. وهادشي مكايتسالاش، إلا في حالة الرفع من المستوى الاجتماعي للأسر المستهدفة وبالتالي إرغامها على إخلاء سكنها الآيل للسقوط.

لحظة دفء نادرة بين التلميذ مولاي الحسن والأستاذ المهدي

بعد سلسلة من الروايات المتناقضة حول مصير جثته
آخرها تصريح أحد مؤسسي الموساد الاسرائيلي

وبعد تبرئة المحامي الفرنسي «بوتان»
للحسن الثاني من قتله

أخيرا.. ملف بن بركة في طريقه إلى الحل

البشير بن بركة لـ "المشعل":
لا ينبغي طي ملف والدي المهدي بطمسه، وإنما بمعرفة مكان جثته وقبره

عبد العزيز كوكاس - جمال حفحي

أثناء إعلان المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان عن أكبر مبادرة في تاريخ المغرب الحديث، لطي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كان ملف الشهيد المهدي بن بركة هو اللغز الشائك الذي وقف عند خطوطه العالية التماس، الراحل إدريس بن زكري ورفاقه، وحتى حينما أطلق محمد السادس إشارة إيجابية لعودة عائلة الزعيم الاتحادي إلى الديار بعد 34 سنة في المنفى ظل ملف جثة المهدي عصيا عن الطي، تتداخل فيه عناصر كثيرة؛ أسرار الدولة، ثقل الفاعلين فيه دوليا بين المغرب وفرنسا وإسرائيل وأمريكا، وحتى مع وجود أصدقاء دربه في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، لم يتقدم الملف ولو خطة نحو الانفراج. اليوم تبدو هناك معطيات جديدة رغم تفرقها واختلاف السياقات التي وردت فيها، تفي بأن هناك محاولة بحث حثيثة لبجد الملف حله بشكل متوافق عليه. لقد صرخت «غيثة» أرملة الشهيد مرة وقالت: «كم هو طويل هذا الانتظار وكم هو قاس»، وهي اليوم تبلغ من العمر ثمانين سنة... وعلى خلاف كل الحكايات التي أوردها «لوبيز» العميل المزدوج، والإخوة «بوركات»، وما كشفه صحافيون ومحققون من فرضيات عن مصير جثة المهدي بن بركة، من دفنها بحديقة منزل المجرم «بوشسيش»، أو في البقعة التي سيبني فوقها مسجد بضواحي باريس، أو مركز المخابرات الكاب 1 المعروف بـ PF3 فوجئنا في سنة 2001 برواية «البوخاري» حول تذويب جثة المهدي في حوض «الأسيد»، وفي الأسبوع الماضي خرج «رافي إيتان» أحد الوجوه البارزة في جهاز الموساد الإسرائيلي الذي حكى كيف أن الدليمي قتل بن بركة، واستنجد به للتخلص من جثة بن بركة، فنصحه باستعمال الكلس، وفي بداية هذا الشهر فاجأ محامي العائلة «موريس بوتان» الجميع بإعلان أن الحسن الثاني لم يكن يريد قتل المهدي بن بركة. إن الإلحاح على تذويب الجثة معناه غياب الأثر وتحميل الدليمي الميت مسؤولية القتل، فيه أيضا تبرئة للملكية من دم المهدي. هذا التلاقي برأينا ليس اعتباطيا وقد يكون مجرد بالون اختبار لتهيئ شكل من أشكال التسوية لطي ملف المهدي بن بركة، وبشكل قد يكون متوافقا عليه. ما نقدمه هنا هو محاولة التقاط إشارات حدثت في أمكنة متفرقة، في المغرب وفرنسا وإسرائيل، تؤكد وجود نية ما لحل الجريمة السياسية الأكثر إلتباسا في المغرب الحديث.

معطيات عديدة تدل على أن هناك ترتيبات مختلفة قد تكشف عن وجود بوادر للسعي نحو الطي النهائي لملف المهدي بن بركة.. في صيف 2001 جاءت رواية أحمد البوخاري حول تذويب جثة الزعيم الاتحادي في حوض الأسيد، بعدها ظهرت روايات حول تورط بن بركة في اغتيال عباس المساعدي ثم تعامله مع الموساد، وقبل أسابيع اجتمعت تصريحات فاعلين كبار في القضية بين فرنسا، إسرائيل والمغرب، توحي كلها باحتمال وجود إرادة للتسريع بطي ملف الشهيد الاتحادي.. المشعل تقوم بتجميع الخيوط وتقدم قراءة في الموضوع.

شكل ملف المهدي بن بركة جمرة ملتهبة في يد السلطة السياسية بالمغرب، وظلت جثته مثل لغم يظل مشتعلا حتى بعد انتهاء الحرب، وقد أثبتت الوقائع خلال ما يقارب خمسة عقود أن جثة المهدي ظلت دوما حية ومختلف حولها، جثة مرعبة، الكل يريد التخلص منها، لكنها عنيدة لذلك ما انفكت تطارد ذاكرة الموتى والأحياء على السواء.

لحد الآن لدينا أكثر من سيناريو حول مصير جثة بن بركة:

الشهيد المهدي بن بركة

رواية تتحدث عن دفنها بحديقة في منزل بوشسيش في فونتوناي لوفي بضواحي باريس.

رواية للإخوة بوريكات تقول بانه تم دفن جثة بن بركة بالمعتقل السري (PF3) بالرباط.

ثمة حكاية أخرى تقول بأن جثة الشهيد تم دفنها تحت مسجد بالضواحي الجنوبية لباريس.

كما تم تداول رواية رمي جثمان المهدي بن بركة في جزيرة لاغروندجات.

وهناك حكاية محمد الحبابي الذي يروي أن المستشار الملكي إدريس السلاوي اخبره بانه رأى رأس بن بركة بين يدي أوفقير، أي أنه تم فصل الرأس عن الجثة على طريقة واقعة كربلاء، كدليل على نهاية رجل ولإحياء مراسيم احتفالية على مائدة ألم ينتصب فوقها رأس الشهيد الذي حمله الدليمي وأوفقير.

ثم رواية دفن الجثة بسجن تازمامارت، اقبح نقطة قبح على ظهر هذا المغرب الجميل.

في كل الروايات السالفة، يظل اثر الجثة قائما وإمكانية البحث عن جثمان الشهيد ممكنا، لقد تطور العلم للدرجة التي يمكن أن ندخل فيها الفيل من ثقب إبرة!

قصة تذويب جثة بن بركة جزء من الحل، لا جزء من المشكل

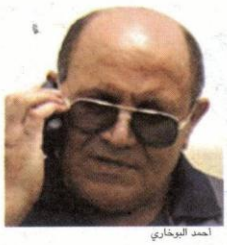
أحمد البوخاري

تبدو اليوم رواية أحمد البوخاري كما لو أنها بالون اختبار مجتمعي ومحاولة لتكييف الوقائع وفق ما يخدم استراتيجية معينة لتدبير الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، وضمنها هذا الملف الجارح الذي تتقاسم فيه المسؤولية أكثر من جهة دولية، لقد أصبح لدينا منذ صيف 2001 سيناريو جديد يتحدث عن تذويب جثة الشهيد بن بركة في حوض الأسيد، حتى أن السيدة غيثة زوجة بن بركة في لقاء خاص كانت تتحدث عن الشهيد وحين وصلت إلى محطة تذويب جسد المهدي أجهشت بالبكاء.

ترى ما هي الدلالات الأبعد لرواية البخاري حول تذويب جثة المهدي بن بركة في حوض معدني بمحامض الأسيد الإسرائيلي وبمواصفات تقنية أمريكية؟

الجثة دليل مادي على الجريمة، والجثث وحدها لا تكذب، والمطالبة بالجثة وبقبر يترحم عليه الأقرباء والأهل، هو بداية المتاعب، والبوخاري يؤكد أنه ليس هناك أي جثة للمهدي بن بركة التي تم تذويبها، بل هناك حوالي 20 أو 30 من المختطفين السياسيين تم تذويبهم بنفس الطريقة..

سيناريو تذويب جثة المهدي، يملك حجية قوية وتعاضده العديد من القرائن، فمنذ التسعينيات كشف الصحافي شليومن بنكدومون في صحيفة «إيداعوت إحرانوت» الدعم اللوجستيكي الذي قدمته الموساد للمخابرات المغربية في ملف بن بركة، بالإضافة إلى اعتراف أحد عملاء الموساد بتسليم المخابرات المغربية سائل «الأسيد» زيادة على ما ذكره بعض معتقلي تازمامارت عن سماعهم بحوض «الأسيد» أثناء التحقيق في بداية السبعينيات، حيث كان يتم تهديدهم برميهم في حوض الأسيد، لكن مع ذلك فهناك الكثير من الأسئلة الملغزة التي لم يجب عنها البخاري.

1 أولا: كيف يمكن لعامل في (ستاندار الكاب1) أن يعلم بتفاصيل ملف جد سري من حجم مقتل المهدي بن بركة.

2 ثانيا: البياضات التي ملأت رواية البخاري حول تذويب جثة بن بركة في حوض الأسيد، فقد أكد أنه تم حمل جثة بن بركة الذي كانت قبعته على رأسه، أي أنه لم يتم فصل الرأس أبدا عن جسد المهدي، إنه أمر ملفت للانتباه، هل ظل المهدي يرتدي دوما قبعته؟ وإذا كان كذلك لماذا الإصرار على الجزئية دون غيرها؟ ألم يسقط طربوشه أثناء التعذيب؟ ومع كل هذه المسافة التي عبرتها الجثة من السيارة التي نقلت الجثة من دار بوتشيش إلى الطائرة بمطار أورلي حتى مطار الرباط سلا فدار المقري؟ ألم تسقط القبعة التي بدت في رواية البخاري كما لو أنها مسمرة على رأس المهدي بن بركة إلى الأبد؟

باختفاء الجثة إذن، يسهل البحث عن الحلول الوسطى لأكبر ملف شائك فيما تبقى من إشكالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لازالت معلقة حتى اليوم، بسبب تشابك الخيوط الدولية المساهمة فيها، لكن الم تكن رواية أحمد البخاري سوى محاولة اختبار لردود فعل العائلة ومختلف الفعاليات الحقوقية التي لا زالت تطالب بمعرفة الحقيقة في ملف اختفاء واغتيال الشهيد بن بركة؟

الأيادي البيضاء لمحمد السادس قد تساعد في طي الملف

من بين الإشارات الإيجابية التي كان قد أطلقها العهد الجديد منذ اعتلاء محمد السادس عرش المملكة، عودة أسرة المعارض المغربي المهدي بن بركة إلى المغرب في نهاية نونبر 1999، أي بعد أربعة أشهر من تولي الملك محمد السادس مقاليد الحكم والاستقبال الرسمي الكبير لنجل المهدي البشير بن بركة وأرملته غيثة وعدد من أفراد الأسرة حيث استقبلوا من طرف وزير العدل آنذاك عمر عزيمان وقد جددت السلطات المغربية جواز سفر أفراد عائلة بن بركة لأول مرة منذ عام 1965، فيما عبر العاهل المغربي عن مشاعر إنسانية نبيلة تجاه أفراد عائلة الشهيد بعبارته التي ترددت كثيرا «لقد كنت صغيرا حين وقع لوالدكم ما وقع ولا أعلم شيئا عن هذه القضية».

لقد تم الرهان على هذه الإشارات الإيجابية التي أطلقها العهد الجديد، لكن تبين فيما بعد أن ملف المهدي بن بركة يمس أسلاكا عالية الضغط بين عدة دول تقاسمت الغنيمة والجريمة معا، وضمن جل الملفات العالقة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تظل جثة الشهيد المهدي بن بركة الأكثر تعقيدا وفتح لغزها وكشف مغالقها يعني الطي النهائي لما تبقى من ملفات شائكة من زمن سنوات الرصاص التي ورثها الملك محمد السادس دون أن تكون يداه ملوثتين بدماء شهداء الماضي.

وفي هذا الأطار نتساءل ما إذا كان تصريح موريس بوتان في نهاية نونبر الماضي في مدينة الدار البيضاء، خلال تقديم النسخة العربية من كتابه «الحسن الثاني، ديغول، بن بركة... ما أعرفه عنهم»، وأمام شخصيات وازنة مثل عبد الرحمان اليوسفي ومحمد بن سعيد آيت بدر ابن الزعيم الاتحادي البشير بن بركة، حيث برأ المحامي الفرنسي الملك الراحل الحسن الثاني من دم بن بركة وقال، «هذه خلاصة خمسين عاما من البحث والإشراف المباشر على ملف المهدي بن بركة، إن الملك الحسن الثاني لم يأمر بقتل المهدي بن بركة بل أراده حيا، لكن خلال ما حدث أثناء عملية الإختطاف انتهى بقتله سنة 1965».

بوتان رجل حكيم ومحامي متمرس وهو بحكم مهنة المحاماة والترافع لعقود طويلة في ملفات شائكة لا يرمي بالكلمات خارج فمه دون أن يكون قد أدارها في لسانه مرات عديدة، وما معنى التأكيد اليوم من طرف محامي العائلة على تبرئة الملك الراحل؟

في ذات السياق يأتي تصريح أحد أشهر عملاء جهاز المخابرات الإسرائيلي «رافي إيتان»، وهو زعيم حزب سياسي بإسرائيل في لقاء أجرته معه القناة الثانية العبرية في بداية هذا الشهر حيث صرح بأن رئيس المخابرات المغربية الأسبق أحمد الدليمي جاء إلى شقة «رافايل إيتان» أحد أخطر رجالات الموساد في شقته بالعاصمة الفرنسية باريس حيث أبلغه الدليمي بأنه قتل المهدي بن بركة خنقا ثم أبقى جثته في الحمام في منزل المجرم الفرنسي «بوشسيش» وطلب منه مساعدته للتخلص من الجثة حيث نصحه العميل الإسرائيلي بشراء مادة الكلس وحرق جثته بها.

هل هو محض صدفة أن تكون رواية البوخاري ورواية «رافي إتان» تجمعان معا على مبدأ تذويب جثة المهدي بن بركة ولتتذكر في ذات السياق أنه تم نقل السفارة الأمريكية إلى محلها الجديد الذي أثيرت حوله شكوك كثيرة باعتبار احتمال تواجد جثة المهدي بن بركة بالنقطة الثابتة «ب إف 3».

ما دلالات إصرار الروايات الأخيرة على مبدأ تذويب الجثة؟ هل هي محاولة للسعي نحو طي هذا الملف بلا جثة ولا قبر أي بلا أثر للجريمة؟ وإذا ما استحضرنا أن التاريخ قام بتثبيت عدالته الخاصة حيث أن مساهمين كبار ممن يملكون المفاتيح الخاصة لقضية اختفاء واغتيال المهدي بن بركة، الحسن الثاني، أوفقير، الدليمي، والمجرمون الأربعة لوني، بوشسيش ودوباي وجون بالْيس... قضوا نحبهم ومنهم من لا زال ينتظر، وإذا كانت أرملة الشهيد قد بلغت اليوم الثمانين من العمر، والتي قالت يوما عن غياب زوجها: «طويل هذا الانتظار وجد قاس» وهي تعي البعد الإنساني لهذا الغياب المنهك، ألا تشترك كل هذه المعطيات كدليل على رغبة من كل الأطراف وفق توافقها لإنهاء هذا الملف أم أن كل ما يحدث هو بالون اختبار ورسم وحكايات شبيهة لما رواه لوبيز وفيغون..؟

عائلة الفقيد بالمغرب بعد 34 سنة من الغياب

الدقة في انتقاء المصطلح: الإرادة وليس النية

المهدي بن بركة

عندما يتعلق الأمر بقضية اغتيال يطفو فيها البعد السياسي على الاعتبار الجنائي، من حجم قضية المهدي بن بركة، التي تعتبر من أشهر قضايا الاغتيالات السياسية التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين، بالنظر إلى الوزن السياسي للشخصية المغتالة، وإلى طبيعة وعدد من نسب إليهم بشكل أو بآخر التورط في الاختطاف ثم القتل، حيث فرضية التصفية الجسدية للمهدي بن بركة أصبحت اليوم شبه مسلمة من لدن الجميع من جهة، ومن جهة أخرى من محام من ثقل «موريس بوتان» الذي راكم من التجربة والتميز في اختصاصه ما يجعله من أكثر المحامين شهرة في فرنسا، والذي يردد كلما أتيحت له الفرصة ليقول: «إن قضية المهدي بن بركة هي قضية حياتي».

الاعتباران السالفان يؤكدان أن الكلمة لا تأتي في التصريحات بطريقة ارتجالية، أو لأنها تليق من حيث المعنى فحسب، وإنما تنتقى المصطلحات بدقة كبيرة، ويراعى جيدا المعنى المقصود من ورائها ولشحنتها في السياق الذي أدرجت فيه.

يُعتبر موريس بوتان آخر محام ما يزال على قيد الحياة من ضمن كل المحامين الذين سجلوا نيابتهم في إطار ملف قضية المهدي بن بركة، وقد يكون ملف هذه القضية ربما الأقدم في مكتبه، حيث يرجع تاريخ تسجيل نيابة «بوتان» عن والدة المهدي بن بركة في هذا الملف إلى 31 أكتوبر سنة 1965، أي قبل نصف قرن من الزمن، وإلى يومين فقط بعد اختطاف المهدي بن بركة من وسط العاصمة الفرنسية باريس، خلال مقام محدود له بها، حيث ضرب له فيليب بيرنيي أحد أصدقائه الصحفيين موعدا للتباحث في موضوع مشروع سينمائي. وقد نفذ عملية الاختطاف تلك رجلان قدما نفسهما للمهدي بن بركة على أساس أنهما موظفان في الشرطة الفرنسية.

موريس بوتان: لم تكن لدى الحسن الثاني إرادة لقتل المهدي بن بركة

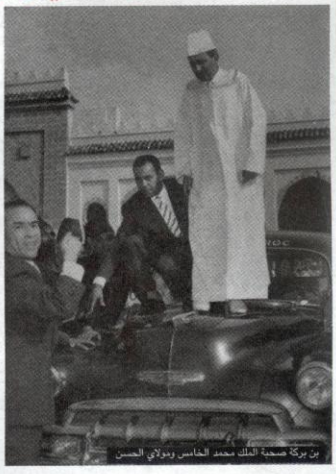
بن بركة صحبة الملك محمد الخامس وولي العهد الحسن

في آخر خرجة إعلامية له في موضوع قضية المهدي بن بركة في 21 نونبر الماضي خلال الندوة الصحفية التي نظمت على هامش حفل التوقيع الذي رافق تقديم النسخة العربية من كتابه «بن بركة، الحسن الثاني، ديغول ماذا أعرف عنهم» – Ben Barka, Hassan II, De Gaulle. Ce que je sais d'eux – صرح المحامي الفرنسي موريس بوتان – Maurice Buttin – أنه «لم تكن لدى الحسن الثاني إرادة قتل المهدي بن بركة، كان الملك يريده حيا».

استعملنا في ترجمتنا لهذا التصريح مصطلح «إرادة» دون غيره، لكي نكون أوفياء لروح ما جاء على لسان المحامي بوتان؛ حيث استعمل هذا الأخير مصطلح « La volonté Hassan II n'avait» « تحديدا: pas la volonté d'assassiner Ben Barka. Le Roi levoulait vivant » في الوقت الذي كان بإمكانه استعمال مصطلح آخر من قبيل «L'intention» مثلا.

موريس بوتان المكناسي: نصف قرن من البحث عن الحقيقة

كان حينها لموريس بوتان، المزداد سنة 1928 بمكناس من والدين ينحدران من منطقة «لاسافوا» الفرنسية، مكتبا يمتهن فيه المحاماة افتتحه بالرباط سنة 1953. وقد كان من بين الفرنسيين المناهضين للحماية الفرنسية، التي لم تعد تحمل في نهاية عهدها من الحماية إلا الاسم، حيث كان يؤازر المعتقلين من الوطنيين المغاربة قبل الاستقلال، من موقع المقتنع بالقضية التي يدافعون عنها.. ثم كان دائم التسجيل لنيابته فيما بعد للدفاع عن المتابعين في إطار المحاكمات السياسية التي عرفتها البلاد في بداية الستينات.. مما يفسر العلاقة الوطيدة التي كانت تربطه بالكثير من رجالات الحركة الوطنية إبان الاستعمار، وبمن اختاروا من بينهم العمل فيما بعد في الحقل السياسي.

دام مقام موريس بوتان ومزاولته لمهنة المحاماة في الرباط إلى حين اختطاف المهدي بن بركة، وتسجيله لنيابته عن والدة هذا الأخير وعن باقي أفراد عائلته، في الدعوى التي رُفعت أمام محكمة الجنايات بباريس سنة 1966 ، حيث سيُمنع بعدها من الرجوع إلى المغرب، بقرار من الملك الحسن الثاني، لمدة دامت 17 سنة.

وللإشارة، فقد أصدر الراحل الحسن الثاني في 20 من شهر غشت 1964 عفوا عن كل المحكوم عليهم بالإعدام في قضية «مؤامرة 16 يوليوز 1963»، بما فيهم المهدي بن بركة، الذي سيجمعه لقاء في 14 أبريل 1965 بمدينة فراكفورت الألمانية، بالأمير مولاي علي، الذي كان حينها سفيرا للمملكة المغربية بباريس، المؤهد من طرف الراحل الحسن الثاني، بهدف إيجاد صيغة لطي الخلاف القائم بين القصر الملكي والمهدي بن بركة وعودة هذا الأخير إلى المغرب.

العودة لم يكتب لها أن تكون، حيث طلب المهدي بن بركة تأجيل عودته إلى المغرب إلى غاية بداية سنة 1966 إلى حين نهاية مؤتمر القارات الثلاث المزمع انعقاده في كوبا، والذي كان الشهيد مشرفا على تنظيمه.

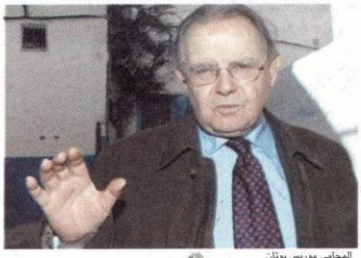
المحامي موريس بوتان

دخول أوفقير والدليمي على الخط لإفساد التصالح

أحمد الدليمي

في الفترة ذاتها، أي في شهر أبريل 1965، سيدخل على الخط أحد الأشخاص الذي سيقدم نفسه بصفته أحد رجالات الجنرال أفقير، يدعى «الشتوكي»، في حين أنه كان من رجالات الكومندار أحمد الدليمي، ويدعى «الحاج»، كما ورد في كتاب «حروب وسلام في المغرب 1950 – 1990».

لصاحبه الصحفي والكاتب الإيطالي اتيلو غوديو، ربما لإفساد مبادرة الصلح السالفة الذكر التي كانت في أولى مراحلها، حيث سيتصل رجل الكومندار الدليمي بالصحفي فيليب برنيي – Philippe Bernier –، الذي بدأ مشواره المهني بالمغرب في الخمسينيات، حيث تعرف على الكثير من المقاومين من بينهم المهدي بن بركة الذي سيصبح صديقا له، وشارك في الأحداث التي قادت المغرب إلى الاستقلال، اتصل به ليقدم له مبلغ 40 مليون فرنك فرنسي نظير خيانة المهدي بن بركة، والمساهمة معهم في تنفيذ مشروع يرمي إلى مقايضة المهدي بن بركة، داخل الجزائر العاصمة، بالكولونيل الجزائري «صدوق» المعارض لنظام الرئيس بن بلة واللاجئ بالمغرب. المقايضة التي أشارت إليها العديد من المصادر، تعني أنه كان هناك اتفاق مسبق بين الدليمي / أوفقير من جهة، والنظام الجزائري أو جناح بداخله من جهة أخرى، لتسليم الكولونيل «صدوق» مقابل السماح لهم باختطاف المهدي بن بركة من قلب العاصمة الجزائرية. ما يفسر أيضا مغادرة المهدي بن بركة للجزائر والتوجه إلى مصر بعد أن أبلغه صديقه فيليب برنيي بمشروع المقايضة.

محمد أوفقير

ويُعتبر دخول أحمد الدليمي والجنرال أوفقير على الخط في هذه المرحلة أمرا مفصليا في قضية اختطاف ثم اغتيال المهدي بن بركة، وقد يكون هذا الأمر من بين عوامل أخرى هو ما رسخ القناعة لدى موريس بوتان بأنه «لم تكن لدى الحسن الثاني إرادة قتل المهدي بن بركة». رأي يمكن مشاطرته، إذ كيف يعقل أن يبعث الراحل الحسن الثاني بالأمير مولاي علي، قريبه وسفير المغرب في باريس، إلى المهدي بن بركة ويطلب منه العودة إلى المغرب، وأن يكون في نفس اللحظة وراء مبادرة ترمي إلى اختطافه من قلب العاصمة الجزائرية أو من أي رقعة أخرى في العالم.

المهدي بن بركة

لماذا الآن؟

سردُ "المشعل" لهذه الجزئيات المتعلقة بمسار المحامي موريس بوتان وقضية المهدي بن بركة التي أصبحت ملتصقة باسمه، ووقوفها عند آخر خرجة إعلامية له، يقود إلى السؤال التالي: لماذا انتظر موريس بوتان هذه اللحظة بالذات، أي لحظة زيارته للمغرب قبل أقل من شهر لتقديم النسخة العربية من كتابه «بن بركة، الحسن الثاني، ديغول. ماذا أعرف عنهم»، والذي تطلبت كتابته عقدا من الزمان، للإقرار وبشكل صريح على أنه لم تكن لدى الحسن الثاني إرادة في قتل المهدي بن بركة وتبرئة ذمته من اغتياله؟

قد تكون للأمر علاقة بمستجد مهم حدث في موضوع قضية اختطاف ثم اغتيال المهدي بن بركة لا يريد موريس بوتان الإفصاح عنها الآن، وقد تكون للمستجد علاقة بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرا أحد أشهر عملاء جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد، «رافي ايتان»، في تزامن مثير للاهتمام مع ما جاء على لسان بوتان، في الندوة الصحفية التي عقدها بنادي المحامين بالرباط، حيث قال العميل الإسرائيلي بأن أحمد الدليمي جاء عنده لشقته طالبا منه مساعدته في التخلص من جثة المهدي بن بركة، لينصحه «رافي يتان» بدفنها وصب الكلس – الجير – فوقها لكي تتحلل وينمحي أثرها.

عميل الموساد رافي إيتان يرد على موريس بوتان؟

رافي إيتان

نقلت تصريحات «رافي إيتان» أهم المنابر الإعلامية الإسرائيلية والأمريكية، ما يعني أنها أخذتها على محمل الجد، رغم التحفظات التي أبدتها بعض الجهات في موضوع بعض جزئياتها، حيث استغربت هذه الجهات للمقترح الذي أفتاه رافي إيتان على الدليمي للتخلص من الجثة، واصفة إياه بالبدائي، مقارنة مع التقنيات المتطورة التي كان يستعملها الموساد للتخلص من جثث من كان يريد محو كل أثر لهم.

قد نتفق مع هذه التحفظات لو كان الأمر يتعلق بتصريحات أدلى بها عميل للموساد من درجة ثانية، حتى وإن ثبت أن له ضلوعا بشكل أو بآخر في قضية اختطاف واغتيال المهدي بن بركة، إلا أن الأمر يتعلق في هذه الحالة بأحد أخطر العملاء الذين عرفهم تاريخ جهاز الموساد، حيث لا يمكن لـ «رافي ايتان» أن يدلي بتصريح كهذا من فراغ.. ربما قد يكون تعمد الحديث عن الجير عوض مركب كيماوي آخر حتى لا يفصح عن الطريقة التي تمت بها عملية تحليل جثة المهدي بن بركة، اعتبارا منه بأن هذه المسألة تبقى ثانوية بالنسبة للرسالة المشفرة التي أراد تمريرها، وهي ضلوع جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد في تصفية المهدي بن بركة.. وقد يأتي هذا الرد غير المباشر على طلب رفع السرية عن ملف قضية المهدي بن بركة، الذي تقدم به الأستاذ موريس بوتان قبل سنوات للسلطات الإسرائيلية.

ما يجعلنا نعتقد أن شيئا ما يلوح في أفق ملف قضية المهدي بن بركة.. ربما طيّ بعد قناعة جميع الأطراف بأن شروط الطي مستوفاة. إذا كان كذلك فما هو موقف عائلة المهدي بن بركة؟

البشير بن بركة

لا ينبغي طي ملف والدي المهدي بـــــن بركة بطمسه، وإنما بمعرفة مكان جثته وقبره

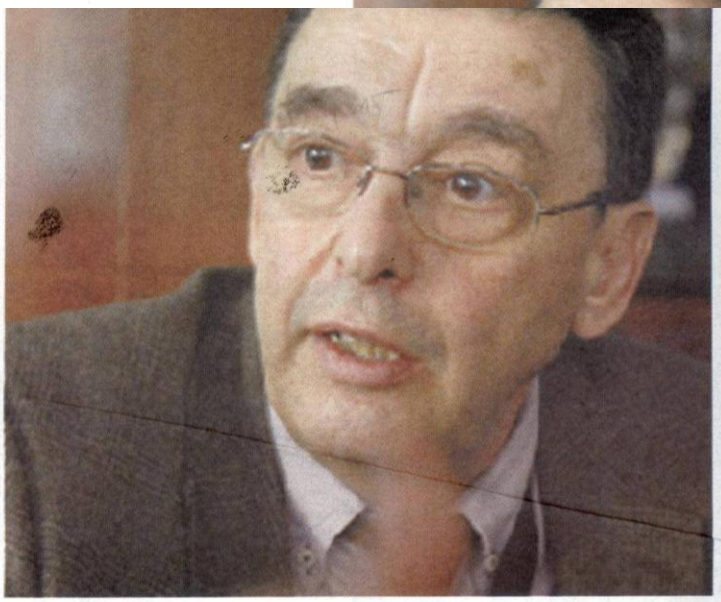

مرت ما يقارب 50 سنة على اختطاف واغتيال المناضل الاتحادي الكبير المهدي بن بركة، لكن ملفه مازال لغزا محيرا تتوارثه الأجيال دون معرفة حقيقة ما جرى أثناء عمليتي الاختطاف والاغتيال.. 50 سنة وعائلته تبحث عن مصير الأب والزوج والسياسي، الذي قيل بأن دمه تفرق بين عدة دول، مما جعل قضيته غامضة وشائكة أيضا.. في حواره مع "المشعل" يتحدث البشير بن بركة عن والده بنوع من الحياد، ويحاول أن يرسم مسارا للحقيقة التي تظل بالنسبة له غامضة.. غير أن تصريحا أخيرا لأحد مسؤولي الموساد الإسرائيلي «رافي إيتان»، كشف عن معطيات جديدة دفعت العائلة إلى فتح مسار آخر للتحقيق الجاري منذ حوالي نصف قرن.. لكن في الوقت الذي يتوقع فيه بعض المتتبعين إمكانية طي ملف المهدي بن بركة من طرف العهد الجديد، بالتزامن مع بعض المؤشرات والمعطيات حول مصير والده، يرى البشير بن بركة أن طي الملف بالنسبة لعائلته مشروط بمعرفة الحقيقة، وكذا وجود جثة وقبر والده...

حاوره: حسن عين الحياة

○ خرج مؤخرا «رافي إيتان» العميل الاستثنائي في المخابرات الإسرائيلية، وأحد مؤسسي جهاز «الموساد» من خلال التلفزيون الإسرائيلي بتصريح نادر، يكشف من خلاله عن تفاصيل جديدة حول مقتل والدكم المهدي بن بركة، وكيف ساعد هو شخصيا (حسب تصريحه) الجنرال الدليمي بعد قتله والدكم على التخلص من جثته، بداية كيف تفاعلتم كعائلة مع هذا المستجد؟

بصراحة، نعتقد جازمين منذ سنة 1967، تورط المخابرات الإسرائيلية في قضية اغتيال المهدي بن بركة، على الأقل من حيث مساعدتها للمخابرات المغربية في العملية، وقد كانت هناك تحقيقات أكدت ذلك... الجديد الآن، وهو مهم جدا، أن مسؤولا سابقا في جهاز المخابرات الإسرائيلية يقول نفس الكلام.. ففي السابق كانت هذه المعطيات تأتي عن طريق الصحافيين والمحققين وغيرهم، لكن الجديد الآن، كما أسلفت أن تورط «الموساد» أكده مسؤول سابق في المخابرات الإسرائيلية، وهو ما يفتح لقاضي التحقيق بابا للاستماع إليه رسميا، هذا طبعا إذا قبل «رافي إيتان» ذلك، أو كانت له رغبة في تأكيد كلامه أمام القاضي، هذا هو المستجد بالنسبة لنا كعائلة المهدي بن بركة.

○ هذا على مستوى الشكل، لكن كيف ترون مضمون تصريح المسؤول الإسرائيلي السابق؟

بالنسبة لمضمون تصريح «رافي إيتان»، يبقى إلى حد الآن بالنسبة لنا مجرد كلام عمومي، يلزمه تأكيدات وأدلة، لذلك لن نكتفي بهذه التصريحات الموالية التي يكون الغرض منها هو الإشهار، إذ يلزمنا أشياء أكثر دقة، نتمنى أن تأتي عن طريق الاستماع لرافي إيتان من طرف قاضي التحقيق، أما الاتهامات الموجهة لفلان أو علان، وغيرهما فهي تبقى بالنسبة لنا الآن ثانوية، ذلك أن المسؤولية السياسية للنظام ككل معروفة، والقرار السياسي الرامي إلى اختطاف المهدي وتوقيف نشاطه السياسي بشكل أو بآخر هو قرار اتخذ على أعلى مستوى للنظام المغربي سنة 1965، كما أن تنسيق وزير الداخلية آنذاك الجنرال أوفقير والجنرال الدليمي ورجال المخابرات المغربية وقتذاك لقي تحليلات وتأويلات في إطار المخابرات الفرنسية، لكن بداية الدليل الآن أن المساعدات تمت من قبل المخابرات الإسرائيلية، هذه الأشياء المؤكدة بالنسبة لنا، أما التفاصيل، فنتمنى أن تأتي بسرعة وبشكل أكثر دقة.

○ يرى بعض المتتبعين أن تواتر المعطيات حول قضية اختطاف واغتيال المهدي بن بركة، خاصة خلال الآونة الأخيرة، تحمل إشارة أن هناك محاولة جادة لطي هذا الملف، هل لمستم ذلك؟

مرت حوالي 50 سنة على اغتيال المهدي بن بركة، وعلى طول هذه المدة، هناك محاولات لطي وقفل الملف، وهذا ليس بشيء جديد، فمنذ نصف قرن وهمنا أو بالأحرى شغلنا الشاغل مُنصب على كيفية ترك الملف مفتوحا إلى غاية معرفة الحقيقة كاملة، إذ هناك محاولات للنظام المغربي السابق والنظام الحالي وأيضا للنظام الفرنسي سارت وتسير في هذا الاتجاه، لكن الحاصل أنه كلما مر الوقت، كلما زادت خطورة الملف، واعتقد بأن النظامين المغربي والفرنسي يظنان بأن الرأي العام نسي «القضية» وأنهما ممكن أن يطويان الملف دون مشكل، لكنهما خاطئين في هذه المسألة، لأن الرأي العام ما زال متتبعا للقضية، وله رغبة ومطالبة قوية وشديدة لمعرفة الحقيقة، لذلك فمن الصعب جدا أن يتم طي الملف إلا من خلال انقلاب (كما يقول الفرنسيون) على كل القوانين، فهل النظامان الفرنسي والمغربي مستعدان لهذه العملية؟ هنا يظل السؤال مطروحا، لكن لا نظن بأن الأجوبة ستكون بهذه الطريقة.

○ ألا ترون أن مضمون ما صرح به رافي إيتان، والقائل بأن «الدليمي أمر رجاله بإغراق المهدي بن بركة في حوض ماء مما أدى به إلى الاختناق والوفاة، قبل أن يطلب مساعدة رئيس جهاز الموساد في باريس كي يتخلص من الجثة»، ألا ترون بأن هذه الرواية ضربت عرض الحائط كل الروايات والأفلام الوثائقية والسينمائية التي عالجت القضية من خلال سيناريوهات جد متقاربة؟

ينبغي التأكيد على أننا لا نتوفر على أي سيناريو حول عملية اغتيال المهدي بن بركة، وحتى هذه المعطيات التي تحدثتم عنها والتي وردت في روايات وأفلام، فهي مبنية على روايات أخرى تفتقر للأدلة، إذ أن كل هذه السيناريوهات مبنية على رواية «جورج فيغون» التي وردت في تصريح له بصحيفة «لكسبريس» الفرنسية، بل حتى رواية ضابط المخابرات المغربية السابق أحمد البوخاري، مبنية هي الأخرى على رواية «جورج فيغون»، مع وجود بعض التفاصيل، لكن رواية «فيغون» في حد ذاتها ليست مبنية على أساس، حيث أن الاستجواب الذي أجراه معه الصحافيان «لوروجي وجون فرنسوا كان» تبين أنه مفبرك، أي أن الصحافيين لم يسبق لهما أن التقيا مباشرة مع «جون فيغون»، كما أن العنوان العريض الذي نشرته المجلة الفرنسية لكيسبريس: «رأيت مقتل

> **إلى حدود الآن لا أعرف حسابات رافي إيتان، وأتساءل، لماذا انتظر كل هذه المدة حتى يتكلم الآن في سنة 2014؟ إذ كانت هناك مناسبات كثيرة كي يتحدث فيها بمثل هذا التصريح، فالدليمي توفي قبل حوالي 30 سنة، والجنرال أوفقير توفي منذ حوالي 40 سنة، والحسن الثاني وافاه الأجل قرابة 15 سنة، فلماذا يستغل رافي إيتان ظرف 2014 ليدلي بهذه التصريحات؟**

القفيد بن بركة

بن بركة» كان من اختراع مدير تحرير المجلة، كل هذه الروايات تظل بالنسبة لنا مجرد روايات فقط تفتقر لأدلة تثبتها... أما الآن فهناك رواية جديدة للمسؤول الإسرائيلي السابق في جهاز الموساد «رافي إيتان»، وهي في غياب أدلة تؤكد المعطيات السابقة، ستظل بالنسبة لنا مجرد رواية جديدة.

○ لكن راوية «رافي إيتان»

صادرة عن مسؤول رسمي سابق بجهاز الاستخبارات الإسرائيلية، وقد صرح بها أمام الملأ، كما أنه جاء بتفاصيل جديدة أبعدت ضمنيا الجنرال أوفقير عن عملية الاغتيال، وقال بأنه نصح الدليمي الذي قتل بن بركة وفق روايته بأن يحرق جثته بمادة الكلس حتى تذوب، ألا ترى بأن هذه الرواية برأت مرة أخرى الملك الراحل الحسن الثاني، وأبعدت نسبيا الجنرال أوفقير من القضية؟

أولا هناك جريمة اختطاف، ثم تلتها عملية اغتيال، هل كان هذا الاغتيال مقصودا، أو حدث هكذا أو أشياء أخرى؟ فأنا أقول في البداية إنه عمل إجرامي، يتمثل في اختطاف مناضل سياسي، وهناك مسؤولين عن ذلك بالمغرب آنذاك مع مساعدة الفرنسيين وممكن الإسرائيليين والمخابرات الأمريكية.

لذلك لا يمكن تبرئة أحد دون آخر في هذه القضية، لكن بالنسبة لموت المهدي بن بركة، فهناك نقطة استفهام كبيرة، فإلى حدود الآن ليس لنا جواب حولها، وأظن بأن كل التصريحات التي وردت الآن حول القضية متناقضة، لذلك، ليس لنا نحن أي استعداد لرسم سيناريو، أو بالأحرى تشكيل قناعة بناء على عدة روايات.. فنحن كعائلة، ما دام أن هناك روايات غير مؤكدة، فهذا لا يسمح لنا بتشكيل أي سيناريو.

○ لكن السيناريو الأقرب للقضية هو أنه في تصريح سابق لك مع «المشعل» أكدت على أن الجنرال أحمد الدليمي كان متواجدا في فرنسا، ساعة اختطاف المهدي بن بركة وهذه الرواية (...)

(يقاطعني) طبعا فالدليمي كان آنذاك موجودا في فرنسا هو وأوفقير والشتوكي (ميلود التونزي)، كما هو الحال بالنسبة للعديد من عناصر (الكاب)، وكانوا موجودين في منزل «بوشسيش» وأيضا منزل «لوبيز» وهذه أشياء مؤكدة.

○ إذن، إذا حاولنا ربط ما قلته الآن مع تصريح الإسرائيلي «رافي إيتان»، سنجد بأن هناك ربطا «منطقيا» يعطي لهذا المستجد شيئا من الصحة؟

إلى حدود الآن لا أعرف حسابات رافي إيتان، وأتساءل، لماذا انتظر كل هذه المدة حتى يتكلم الآن في سنة 2014؟ إذ كانت هناك مناسبات كثيرة كي يتحدث فيها بمثل هذا التصريح، فالدليمي توفي قبل حوالي 30 سنة، والجنرال أوفقير توفي منذ حوالي 40 سنة، والحسن الثاني وافاه الأجل قرابة 15 سنة، فلماذا يستغل رافي إيتان ظرف 2014 ليدلي بهذه التصريحات؟ على الأقل ينبغي لنا أن نعرف الغرض من ورائها وكذا خلفياتها.. وهل هناك حسابات تريد المخابرات الإسرائيلية تصفيتها مع المخابرات المغربية بطريقة أو بأخرى، فالعلاقات بين هاذين الجهازين لم تشهد خلال السنوات القليلة الماضية، عكس ذلك فقد بدأت خلال بداية الستينيات، أو مع هجرة بعض اليهود المغاربة لإسرائيل، وحتى السؤال حول من هو الأقرب للمخابرات الإسرائيلية هل الدليمي أم أوفقير، فالبحث التاريخي وحده هو الكفيل بتوضيحه أكثر.

إذن فهذه القضية ليست أساسية بالنسبة لنا للبحث عن الحقيقة، ثم هناك مسألة مهمة لا ينبغي نسيانها وهي مهمة من حيث الجانب الإنساني.

○ هل تقصد معاناتكم طيلة هذه المدة في البحث عن مصير المهدي بن بركة؟

طبعا، فانطلاقا من السنة المقبلة ستكون قد مرت 50 سنة على اختطاف واغتيال المهدي بن بركة، أي نصف قرن مر من أجل البحث عن الحقيقة، كما مرت كل هذه العقود والعائلة تبحث عن جثة المهدي، بل 50 سنة كاملة والعائلة تبحث عن مكان للترحم على هذا المناضل السياسي.. فإلى متى سيظل النظامان المغربي والفرنسي يمنعانا من هذا الحق الإنساني، المتمثل في معرفة مصير آب وزوج، وأيضا مكان دفنه؟ إذن فكل هذه المعطيات والتصريحات وتوارد الأخبار والمستجدات التي تتقاطر تباعا وكذا المحاولات لإقفال الملف وغير ذلك، لا ينبغي لها أن تنسينا بأن قضية المهدي بن بركة ما تزال مفتوحة أمام القضاء رغم مرور خمسة عقود، وأن هذه المدة الطويلة توازي محنة عدم معرفة مصير أبي ومكان جثته.

إن هذه المسألة ليست بالمستحيلة، فهناك عدة طرق وسبل يمكننا أن تساعدنا للوصول إلى الحقيقة... الآن هناك مثال بسيط جدا، فخلال الأيام الماضية تم تدشين المقر الجديد للسفارة الأمريكية رسميا في الرباط، ففي هذا المكان الذي دُشنت فوقه السفارة، هناك مكان اسمه (PF3)، والكل يعلم أن هذا المكان كان معتقلا سريا للمخابرات المغربية، إذن لماذا طيلة 15 سنة خلت يرفض القضاء المغربي القيام بحفريات في مكان(PF3)؟ إننا لا نقول بأن جثة المهدي بن بركة موجودة في هذا المكان، لكن نريد أن نتأكد بأنها غير موجودة هناك.. إن هذا المطلب من حقنا، فوالدتي الآن يناهز عمرها 80 سنة، فإلى متى ستظل تنتظر حقها في معرفة مكان جثة المهدي؟ وهل هذه القضية مقبولة إنسانيا؟ ثم بغض النظر عن هذا البعد الإنساني، فهل ذلك مقبول خاصة وأن المهدي مناضل سياسي منح المغرب والعالم الثالث الكثير؟ وهل ينبغي لنا الانتظار نصف قرن من أجل معرفة مصير جثته؟

الملك الراحل محمد الخامس صحبة بن بركة

○ حاليا تقول بعض المؤشرات، إنه من خلال هذا الكم الهائل من المعطيات حول قضية المهدي بن بركة، وكذا ظهور حقائق جديدة، هناك انفراج وشيك في الملف، ألا ترون من خلال توارد هذه المعطيات أن العهد الجديد له رغبة قوية في معرفة الحقيقة وطي الملف؟

أنا بدوري أطرح السؤال، بأية طريقة سيتم طي الملف؟ هل بطمسه أم بمعرفة الحقيقة؟ إن أقوى رغبة عندنا هي إقفال الملف، لكن ليس من خلال دفنه، وإقفال الملف بالنسبة لنا مشروط بمعرفة الحقيقة.. فخلال ذلك اليوم الذي سنعرف فيه مصير المهدي بن بركة، ويقال لنا هذه هي جثته، وهذا قبره، آنذاك سنوقف كل تحرياتنا.

○ أنتم تربطون معرفة الحقيقة بمعرفة جثة وقبر والدكم، ولنفترض أن التحقيق أفضى إلى حقيقة أن المهدي لا قبر له، وأن جثته تمت إذابتها سواء بالأسيد أو الكلس حسب جميع الشهادات كيف سيكون موقفكم...؟

(يقاطعني) لا يمكن أن نقول جميع الشهادات، عكس ذلك هناك شهادة واحدة لأحمد البوخاري التي تحدثت عن تذويب الجثة، ثم هناك حكاية أخرى، تقول بأنه كانت هناك فعلا مساعدات من طرف الإسرائيليين لإذابة الجثة، لكن ذلك لم يحصل.. لذلك فإن إثارة موضوع ذوبان الجثة بالنسبة لنا وغيابها، هو فقط عملية أخرى لتمييع الملف، لأن الخلاصة من خلال ذلك هو أن ذوبان الجثة تعني نهاية التحقيق «ومابقاش عند الواحد فين يقلب عليها».. كما أن نفس النقطة المتمثلة في تحديد المسؤولية عن مصير المهدي بن بركة في الدليمي وأوفقير ترمي هي الأخرى إلى نفس النتيجة، أي أن المسؤولين توفوا والجثة تمت إذابتها، أي «ما بقا مايدار»، ولهذا نحن لسنا مستعدين للدخول في هذه اللعبة.

هكذا تعرض المهدي بن بركة لمحاولة اغتيال بواد الشراط

○ بعيدا عن سير التحقيقات وكذا المحاولات الرامية لإقفال ملف والدكم، قيل مؤخرا بعد وفاة كل من أحمد الزايدي وعبد الله بها بقنطرة واد الشراط إن المهدي بن بركة تعرض لمحاولة اغتيال ببوزنيقة، وسقطت سيارته في ذات القنطرة بواد الشراط، هل هذا صحيح؟

طبعا، حصل ذلك سنة 1962. ففي إطار الحملة الانتخابية للتصويت على الدستور التي جرت في ذات السنة، كان المهدي بن بركة متواجدا آنذاك في المغرب، وكان يتحمل المسؤولية في الكتابة العامة لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء، وكانت ثلاث سيارات (فولفو) بيضاء، تابعة لجهاز «الكاب» تراقبانه، حيث تتوقف قبالة منزله، وبمجرد خروجه تتبعه وتترصد تحركاته.. وفي إحدى سفرياته من الرباط إلى الدار البيضاء في 16 نونبر 1962، وخلال الطريق صدمته سيارة من تلك التي ظلت تترصده، آنذاك كان رفقة والدي داخل السيارة المهدي العلوي، عضو الكتابة الإقليمية للحزب وهو الذي كان يسوقها، إضافة إلى عضو آخر.. لذلك بمجرد ما صدمت سيارة «الكاب» سيارة والدي حتى أدى بهذه الأخيرة إلى الخروج عن الطريق، والانقلاب عدة مرات، فكان أن نجا الثلاثة معا من الموت بأعجوبة.. لكن سيارة الأمن (الكاب) لم تستمر في طريقها، بل توقفت عند مكان الحادث، وخرج عناصرها من أجل إتمام العملية التي جاؤوا من أجلها، لكن من حسن الحظ أن مكان الحادثة أو الجريمة، كان عبارة عن حقل به عدة فلاحين، فقصدهم المهدي بن بركة وعرفهم بنفسه، وقال لهم بأن الذين يتربصون به «بوليس» يريدون تصفيته مع مرافقيه، ساعتها تدخل الفلاحون وطردوا رجال البوليس، وكان من نتائج هذه الحادثة أن أصيب والدي في رقبته، إصابة بليغة، ظل يعاني منها لعدة شهور.

○ هل حدث ذلك ببوزنيقة بالقرب من قنطرة واد الشراط؟

نعم جرى الحادث بجانب واد الشراط.

سيارة الراحل الزايدي في وادي الشراط

L'UE se félicite du rôle du CNDH en matière de surveillance des droits de l'Homme au Sahara

L'UE se félicite du rôle du CNDH en matière de surveillance des droits de l'Homme au Sahara
L'Union européenne (UE) s'est félicitée, mardi, du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme au Sahara.

Les 28 Etats membres de l'UE se sont félicités dans la déclaration sanctionnant les travaux du 12ème conseil d'association Maroc-UE qui s'est tenu hier à Bruxelles, du rôle du CNDH en matière de surveillance et de défense des droits humains au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla.

'L'UE exprime son attachement au respect des droits de l'Homme ( ) et se félicite dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du CNDH en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme, y compris au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla", ont souligné les 28 Etats membre de l'UE.

L'UE a rappelé également son attachement au règlement du conflit du Sahara et son plein soutien aux efforts du Secrétaire Général des Nations Unies et de son Envoyé Personnel pour aider les parties à parvenir à une 'solution politique juste, durable et mutuellement acceptable pour toutes les parties concernées".

Elle a, à cet égard, encouragé 'toutes les parties à continuer de travailler avec l'Envoyé Personnel du Secrétaire Général des Nations Unies en vue de progresser dans la recherche d'une telle solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis".

L'UE a exprimé dans ce sens le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées dans ce domaine.

Le conflit du Sahara dit 'occidental", rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie. Le Polisario, un mouvement séparatiste soutenu par le pouvoir algérien, revendique la création d'un Etat factice au Maghreb.

Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une solution du conflit basée sur une autonomie avancée dans un cadre souverain marocain et une intégration économique et sécuritaire régionale.

http://www.menara.ma/fr/2014/12/18/1508581-l%E2%80%99ue-se-f%C3%A9licite-du-renforcement-des-commissions-du-cndh-%C3%A0-dakhla-et-la%C3%A2youne-mogherini.html

http://www.maroc.ma/fr/actualites/lue-se-felicite-du-role-du-cndh-en-matiere-de-surveillance-des-droits-de-lhomme-au-sahara

SANTÉ MENTALE : QUESTIONS À DRISS EL YAZAMI

Le cliché de l'AFP (ci-dessous) publié par Libération.fr en dit long sur l'état actuel de la prise en charge des maladies mentales et le sort réservé à certains de nos compatriotes. Ce cliché montre une femme au regard vide, des chaînes aux chevilles. Elle semble demeurer dans un cachot sans lumière du jour. Quelques questions se posent d'emblée, elles concernent les droits humains et leur avancée au Maroc. Et qui mieux que Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) pour y répondre !
699607-photographiee-le-15-novembre-2014-soukaina-b-qui-souffre-de-troubles-psychiques-est-le-plus-souvent-

Driss-El-Yazami.ILLI : Que veut dire « droits de l'Homme » pour vous ?

Driss El Yazami : Le corpus international des droits de l'Homme a été défini par étapes, schématiquement à partir de 1948, lors de l'adoption de la Déclaration universelle des droits de l'Homme. Il s'est enrichi depuis par l'élaboration de nombreux pactes et conventions et ne cesse de s'enrichir. Notre pays a adhéré à ce corpus, en ratifiant l'ensemble de ces instruments internationaux et l'a définitivement consacré dans la Constitution de 2011. Ce faisant, il s'inscrit dans un mouvement d'universalisation des droits de l'Homme, à l'œuvre depuis quelques décennies. Les droits humains sont devenus progressivement une variable incontournable de la vie politique des nations et une composante centrale des relations internationales. L'universalité des droits est ainsi en expansion constante, mais aussi en crise, constamment enrayée par la politique des deux poids deux mesures. Elle a été aussi viciée par une certaine conception de l'universalisme, qui est allé jusqu'à la folie de vouloir démocratiser par la violence et l'invasion militaire, dont on voit les effets aujourd'hui encore.

ILLI : Peut-on décemment dire que les droits fondamentaux et simplement primaires de nombreuses tranches de la population comme les malades mentaux sont respectés au Maroc?

Driss El Yazami : Les droits fondamentaux de plusieurs catégories vulnérables (personnes en situation de handicap, pensionnaires des hôpitaux psychiatriques, enfants placés dans les centres de sauvegarde de l'enfance, migrants, travailleurs domestiques, etc.) sont en effet loin d'être respectés. C'est la raison pour laquelle le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a accordé un intérêt stratégique aux droits de ces catégories et leur a consacré plusieurs rapports d'investigation.

Le CNDH a ainsi effectué du 27 mars au 6 juillet 2012 une mission d'enquête dans les établissements psychiatriques de notre pays, et a publié son rapport le 11 septembre 2012. Cette mission a concerné 21 établissements et a révélé des dysfonctionnements structurels qui affectent négativement le droit à un traitement humain des usagers de ces établissements.

http://www.illionweb.com/sante-mentale-questions-driss-el-yazami/

Le CNDH a noté que le Dahir du 30 avril 1959, relatif à la prévention et au traitement des maladies mentales et à la protection, est incapable d'accompagner les évolutions de la société. Plus encore, il donne lieu à de nombreux abus ; de même il a noté l'insuffisance du cadre juridique régissant l'exercice de la psychiatrie et la prise en charge des usagers des établissements psychiatriques. Dans le même sens, le rapport a mis l'accent, sur l'inégalité en termes de répartition géographique des établissements, dont la plupart ne répondent pas aux exigences de surveillance et de sécurité adéquates, et souffrent d'insuffisance en matière d'entretien et de maintenance, à l'exception de deux établissements que l'on peut considérer comme relativement exemplaires. Bien évidemment, et comme dans tous nos rapports, nous avions émis de nombreuses recommandations pour garantir les droits fondamentaux des malades, recommandations que M. le ministre de la Santé, a immédiatement saluées et fait siennes.

ILLI : Qu'en est-il du plan gouvernemental ?

Driss El Yazami : Il convient de signaler de prime abord que le rapport qui a été établi par le CNDH dépassait de loin, de par l'état des lieux qu'il a dressé, l'analyse juridique qu'il a effectuée et les conclusions et recommandations auxquelles il a abouti, le plan gouvernemental qui a été déjà en place. Cela n'empêche que le ministère de la Santé ait salué et bien accueilli ce rapport qui était, faut-il le dire, très critique à l'égard de la politique sanitaire. Ledit ministère a très positivement interagi avec le rapport du CNDH et, globalement, avec la mission qui l'a réalisé. Il s'est immédiatement lancé dans un programme de mise à niveau des établissements psychiatriques en vue d'une prise en charge adéquate des usagers de la santé mentale et a renoncé à la création de certains hôpitaux régionaux qu'il comptait créer (L'hôpital régional étant en soi, de l'avis des nouvelles conceptions en matière de psychiatrie, un signe d'exclusion et de stigmatisation). Le plan gouvernemental a donc été modifié et développé en fonction du rapport du CNDH.

En fait la situation des établissements psychiatriques laisse toujours à désirer, et ce malgré les efforts indéniables déployés par le ministère da la Santé. Le fait est que ce secteur souffre de difficultés et défaillances énormes en termes d'insuffisance de structures, de pénurie de personnel médical et paramédical, et de faible capacité litière…

Bien que le plan gouvernemental ait apporté des améliorations sensibles au secteur de santé mentale, force est de constater que son apport demeure en deçà de répondre aux besoins croissants et à la forte demande de la population en matière de santé mentale.

Le CNDH estime, en revanche, que la promotion de la santé mentale est une affaire de société et qu'il est indispensable d'inscrire tout plan de mise à niveau dans le cadre d'une politique générale et intégrée de santé mentale impliquant touts les composantes de la société.